كتاب الخط
للزجاجي

تحقيق
د. غانم قدوري الحمد
كلية التربية للبنات / جامعة تكريت

مقدمة . .

اختلف الباحثون المحدثون في كلمة قالها الزجاجي في كتابه (الجمل) في علم النحو ، وهو يتحدث عن الأفعال المهموزة ، وهي قوله (ص ٢٩٨) : « وقد ذكرتُ عامتها في كتاب الهجاء » . ولم يذكر أحد من المتقدمين كتاباً للزجاجي في موضوع الهجاء ، أي الخط ، ومن ثَمَّ فان الذين تحدثوا عن مؤلفاته لم يتفقوا على رأي في حقيقة ما ذكره في كتابه الجمل ، ونفى بعضهم أن يكون الزجاجي قد ألَّف كتاباً مستقلاً في الهجاء .

وحين وقفتُ على ذكر لمخطوطة (كتاب الخط) في (نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا) منسوبة للزجاجي ، ذهب بي الظن الى احتمال كون هذه المخطوطة هي (كتاب الهجاء) الذي اختلف الباحثون في حقيقة أمره ، فأرسلت في طلبها ، وقد يسر الله تعالى أمر الحصول على نسخة مصورة منها ، فاذا هو هي . ووجدت حينئذ أن تحقيق الكتاب أمر مفيد في توضيح كلمة الزجاجي التي اختلفت في تفسيرها الباحثون . وقد رَغَّبَني في المضي في تحقيق الكتاب أمران آخران هما :

الأول : أهمية المؤلفات القديمة في موضوع الهجاء في الكشف عن تاريخ الكتابة العربية وتطورها ، وكثيرٌ من تلك المؤلفات قد ذهب ولم يوقف له على أثر .

الثاني : جودة مادة الكتاب ، مع علو منزلة مؤلفه ، وتقدم عصره .

والزجاجي من العلماء الذين نالوا عناية عدد من الباحثين المحدثين ، فكتب الدكتور مازن المبارك كتاباً عن (الزجاجي : حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الايضاح) ، وكتب الدكتور عبدالحسين المبارك (الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة) ، الى جانب ما كتبه محققو كتبه التي صدر عدد منها عن حياته ومؤلفاته ، ولا أجدني أُضيف شيئاً جديداً إذا أسهبت في الكلام عن حياة الزجاجي ومؤلفاته وأنا أقدّم لكتابه (الخط) ، بعد أن ظهرت الدراسات السابقة عنه ، ولذلك سأكتفي بتعريف موجز عن حياته ومؤلفاته ، وأحاول التعريف بالكتاب وعنوانه ومخطوطته وما قيل عنه ، على نحو أكثر تفصيلاً .

وإني إذ أعتز بتقديم هذا الأثر النفيس الى قراء العربية لا بد من أن أشير الى أن صاحب الفضل الأول في إخراج الكتاب هو الأخ والصديق الدكتور محمد جمال صوفي أوغلو ، الاستاذ بكلية الإلهيات بجامعة أنقرة سابقاً ، ومعاون عميد كلية الإلهيات بجامعة (تسعة أيلول) في أزمير في الوقت الحاضر ، الذي أرسل لي بالنسخة المصورة من مخطوطة الكتاب ، فله مني الشكر ، وأدعو له من الله تعالى بالجزاء

الحسن . وأذكر بالعرفان أيضاً وأنا أقدّم هذا الكتاب كُلًّا من الاستاذين الفاضلين الدكتور رمضان ششن الاستاذ بجامعة استانبول الذي جمع كتاب (نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا) والدكتور صلاح الدين المنجد الذي قام بطبع الكتاب بأجزائه الثلاثة على الرغم من الظروف القاسية التي عانت ولا تزال تعاني منها بيروت خاصة ولبنان عامة .

وقد بذلت ما استطعت من جهد في أخراج الكتاب على نحو مقبول ، فتحقيق الكتب على نسخة مخطوطة وحيدة لا يساعد المحقق على إصلاح ما يقع من النساخ من سقطات أو تصحيفات ، والنسخة التي اعتمدت عليها لا تخلو من بعض ذلك ، ونشر الكتاب مع بقاء عدد محدود جداً من الكلمات غير مقروء فيه خير من بقائه حبيساً في نسخته المخطوطة الوحيدة التي لا يتسنى للباحثين الاطلاع عليها غالباً . والحمد لله تعالى الذي أعان على إتمام تحقيقه ، وأسأله تعالى أن يجعل عملي في نشر هذا الكتاب من العلم الذي ينتفع به ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أولاً : مُؤلِّف الكتاب . .

هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجيُّ ، ولُقِّب بالزجاجي لتتلمذه على الشيخ أبي اسحاق ابراهيم بن السريّ الزجّاج المتوفى سنة ٣١١ هـ . نزل بغداد ودرس على علمائها مثل الزجاج وابن السراج وابن كيسان وابن دريد وغيرهم .

ورحل الزجاجي عن بغداد ، فأقام في دمشق مدة حيث جلس للتدريس والاملاء ، ثم سكن طبرية حتى توفي فيها سنة ٣٣٧ هـ على أرجح الأقوال[١] .

وألّف الزجاجي عدداً من الكتب التي اعتنى بها العلماء والدارسون قديماً وحديثاً . وقد أحصى له عدد من الباحثين المحدثين أكثر من عشرين كتاباً[٢] ، وقد طبع منها : الجمل في النحو ، وهو أشهرها ، والأمالي ، والايضاح في علل النحو ، واشتقاق أسماء الله تعالى ، والابدال والمعاقبة والنظائر ، واللامات ، ومجالس العلماء ، وأخبار الزجاجي .

ثانياً : كتاب الخط . .

١ ـ مخطوطة الكتاب :

جاء في كتاب (نوادر المخطوطات العربية في تركيا) وصف لمخطوطة الكتاب على النحو الآتي[٣] :

(كتاب الخط ، أوله : نذكر بعون الله وتوفيقه في هذا الكتاب شرح ما يقع عليه الخط مستقصى ومحذوفاً . . .

قوغوشلر ، رقم ١٠٩٦/٤٠ (كتبت سنة ٧٠٧ هـ من ٢٤٩ ب الى ٢٥٦ آ) .

ومخطوطات (قوغوشلر) جزء من مكتبة طوبقبوسراي ، كما أشار الى ذلك الاستاذ فؤاد سزكين ، وسماها (كوغشلار)[٤] . والمكتبة المذكورة في استانبول بتركيا .

وقد حزت نسخة مصورة من مخطوطة الكتاب ، وهي مكتوبة بخط مقروء في الغالب ، وان كان غير منقوط في أكثر الأحيان ، وبعض الكلمات فيه مضبوطة بالشكل ، وقد أضرت بالنسخة آثار رطوبة أو آثار دبيب حشرة الأرضة في المخطوطة .

ومخطوطة الكتاب جزء من مجموع ضخم ، وهي تبدأ بالورقة (٢٤٩ ظ) ولا صفحة للعنوان فيها ، وتنتهي بالورقة (٢٥٦ و) ، فيكون مجموع صفحاتها أربع عشرة صفحة تقريباً ، لأن نص الكتاب ينتهي عند منتصف الصفحة الأخيرة .

٢ ـ نسبة الكتاب الى الزجاجي :

تبدأ مخطوطة الكتاب بعد البسملة بـ « قال الشيخ أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي النحوي . . . » . وقد تكررت عبارة « قال أبو القاسم » خمس مرات في الكتاب ، وهي كنية الزجاجي . وقد حاولت تتبع نصوص كتاب الخط في أعمال الذين جاءوا بعده ، ولكني لم أوفق الى العثور على شيء منها ، ووجدت السيوطي ينقل عن الزجاجي في همع الهوامع ، لكنه ينقل عن باب الهجاء من كتاب الجمل للزجاجي على ما يظهر[٥] .

وما جاء في صدر مخطوطة الكتاب ، مع تردد كنية المؤلف في أثنائه ، كاف في إثبات صحة نسبة الكتاب الى الزجاجي ، ونضيف الى ذلك أن العبارة التي قالها الزجاجي في الجمل في باب الأفعال المهموزة وهي قوله : « وقد ذكرت عامتها في كتاب

الهجاء »[٦] . تؤكد نسبة كتاب الخط اليه ، حيث عقد فيه باباً طويلاً ذكر فيه أكثر من خمسين فعلاً منها ، وان كان ذلك يحتاج الى إثبات أن كتاب الخط هو عينه كتاب الهجاء المذكور في الجمل .

٣ ـ عنوان الكتاب :

سبقت الاشارة الى قول الزجاجي في كتابه الجمل : « وقد ذكرت عامتها في كتاب الهجاء » . ولم يشر أحد من المتقدمين ممن ترجم للزجاجي الى أنه ألّف كتاباً في الهجاء ، وقد اعتمد عدد من المحدثين على ما ورد في كتاب الجمل في ذكر كتاب الهجاء بين مؤلفاته[٧] . وأنكر عدد آخر منهم أن يكون الزجاجي يشير في قوله في الجمل الى كتاب ، وحمله على أنه كان يقصد أحد أبواب الهجاء في كتاب الجمل[٨] . وفات هؤلاء أن كتاب الجمل خال من أي باب آخر عن الأفعال المهموزة سوى الباب الذي ورد فيه قوله السابق .

ويترجح لدي أن كتاب الهجاء الذي أشار اليه الزجاجي في الجمل هو كتاب الخط الذي نكتب له هذه المقدمة ، على نحو ما وضحت في الفقرة السابقة عن تحقيق نسبته الى الزجاجي .

وتبقى قضية واحدة تعترض ما نذهب اليه ، وهي عنوان الكتاب ، ويمكن تفسير اختلاف اسم الكتاب كما ورد في الجمل عما ورد في مخطوطة الكتاب باحتمالين : الأول تغيير النساخ لاسم الكتاب في المخطوطة ، والثاني أن كلمة الهجاء كانت تستخدم في وقت الزجاجي مرادفة لكلمة الخط ، ويحتمل الأمر عندئذ أن يكون عنوان الكتاب هو (كتاب الخط) وأن الزجاجي حين ذكر الكتاب في الجمل سماه بالكلمة المرادفة لعنوانه الأصلي ، وهي (الهجاء) .

ويترجح لدي الاحتمال الثاني ، وذلك لتحققه في حالات اخرى مماثلة ، كما حصل لكتاب ابن السراج شيخ المؤلف ، فقد ذكرت له كتب التراجم (كتاب الهجاء)[٩] ، وقد طبع على نسخة مخطوطة تحمل عنوان (كتاب الخط) . ويمكن أن نضرب أمثلة اخرى تؤكد ذلك[١٠] .

وقد أبقيت عنوان الكتاب كما ورد في المخطوطة لسببين : الأول أن المخطوطة هي المستند الأساسي في إخراج نص الكتاب ، فلا ينبغي تجاوز ما ورد فيها ما دام له وجه في الصحة ، والثاني أن كلمة الهجاء في عصرنا قد غلبت دلالتها الأدبية في الاستعمال على دلالتها على الكتابة والخط ، فآثرت ما هو أوضح مع موافقته لما ورد في المخطوطة .

٤ ـ تحقيق النص . .

إن إخراج كتاب قديم من نسخة مخطوطة واحدة أمر يظل في كثير من الأحيان يفتقر الى ما يوضح عدد من المواضع في النص ، لا سيما اذا كانت المخطوطة غير واضحة تماماً أو فيها سقط أو تصحيف ، ومخطوطة (كتاب الخط) دقيقة بيِّنة في الغالب لكنها لا تخلو من غموض أو سقط أو تصحيف أحياناً ، وقد بذلت جهدي في اصلاح ذلك من خلال كتب الخط العربي (أعني الإملاء) القديمة ، وكذلك استفدت من أبواب الهجاء التي جاءت في كتاب الجمل للزجاجي نفسه ، فالعبارات والأمثلة تتفق أحياناً بين النصين ، لكن كتاب الخط ليس تكراراً لما جاء في كتاب الجمل ، بل يمكن القول إن ما ورد في كتاب الجمل هو تلخيص لكتاب الخط لا سيما ان كتاب الخط مؤلف قبل الجمل بدليل قول المؤلف في الجمل عن الأفعال المهموزة : « وقد ذكرت عامتها في كتاب الهجاء » .

وهناك قضية يثيرها قول المؤلف في مقدمة كتاب الخط : « نذكر بعون الله وتوفيقه في هذا الكتاب شرح ما وقع عليه الخط . . . وحكم المقصور والممدود في الخط والتاريخ والعدد ، موجزاً . . . » ، فلم يرد في المخطوطة ذكر لموضوع (التاريخ والعدد) ، فإما أن يكون المؤلف ذكرهما في المقدمة ثم سها عنهما ، وإما أن تكون النسخة المخطوطة التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب ناقصة ، وان كانت مختومة بهذه العبارة (تم كتاب الخط) !

وقد حرصت في تحقيق الكتاب أن أوثق النصوص بالاشارة الى مواضع ذكرها في كتب الاملاء العربي القديمة ، مثل كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة والخط لابن السراج وكتاب الكُتّاب لابن درستويه وغيرها ، وكذلك خرجت الشواهد من آيات كريمة أو شعر .

والكتاب يعرض قواعد الاملاء العربي في عصر مؤلفه ، وكثير من تلك القواعد استقر على ما ذكره المؤلف وغيره من العلماء المتقدمين ، لكن بعض تلك القواعد قد تطور عبر القرون ، فحاولت أن اشير الى ذلك في الهوامش ، مستنداً الى كتاب عبدالسلام هارون ـ رحمه الله ـ خاصة ، وهي مواضع قليلة . وقد حاولت ألاّ أطيل في الهوامش ، وانما كان هدفي دائماً توضيح وتصحيح نص الكتاب ، والله تعالى أعلم بالصواب ، واليه المرجع والمآب

هوامش المقدمة

(١) تنظر ترجمته عند : الزبيدي : طبقات اللغويين والنحويين ، تح : محمد ابي الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٣م / ١١٩ . وابن الانباري : نزهة الالباء في طبقات الاطباء ، تح د. ابراهيم السامرائي ط ٣ ، مكتبة المنار ، الزرقاء ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م / ٢٢٧ ، والقفطي : إنباه الرواة على انباه النحاة تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠ م ، ٢/ ١٦٠ . والسيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تح : محمد ابي الفضل ابراهيم ، المكتبة المصرية ، بيروت ، ٢/ ٧٧ . وعمر رضا كحالة : معجم المؤلفين ، المكتبة العربية بدمشق ١٩٥٧م ، ٥/ ١٢٤ . وخير الدين الزركلي : الاعلام ط ٥ ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٠م ، ٣/ ٢٩٩ . و د. مازن المبارك : الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الايضاح ، ط ١ ، دمشق ، ١٩٦٠م . و د. عبدالحسين المبارك : الزجاجي ومذهبه في النحو اللغة ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٢ . (٢) ينظر : بروكلمان : تاريخ الادب العربي ، ترجمة د. عبدالحليم النجار ، ط ٤ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٧م ، ٢/ ١٧٣ . ومازن المبارك : الزجاجي ص ٢٣ ـ ٤٠ . وعبدالحسين المبارك : الزجاجي ص ٤٠ ـ ٨٠ . (٣) د. رمضان ششن : نوادر المخطوطات العربية في تركيا ، مج ٢ ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ ، ٢/ ٥٠ . (٤) فؤاد سزكين : تاريخ التراث العربي ، مج ١ ، ترجمة د. فهمي ابي الفضل ، القاهرة ، ١٩٧١م ، ١/ ٤٥ . (٥) ينظر : السيوطي : همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، صححه محمد بدر الدين النعساني ، دارا لمعرفة ، بيروت ، ٢/ ٢٤٣ ، والزجاجي : كتاب الجمل في النحو ، تح : د. علي توفيق الحمد ، بيروت ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م / ٢٧١ . (٦) الجمل ص ٢٩٨ . (٧) منهم : ابن أبي شنب في مقدمة تحقيقه لكتاب الجمل ص ٩ ، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٧٦ ، ومازن المبارك في كتابه عن الزجاجي ص ٣٨ . (٨) منهم عبدالحسين المبارك في كتابه عن الزجاجي ص ٨٠ ، وعلي توفيق الحمد المحقق الثاني لكتاب الجمل في مقدمته ص ٢٢ هامش (١) . (٩) ياقوت : معجم الادباء ، القاهرة ١٨/ ٢٠٠ ، والسيوطي : بغية الوعاة ١/ ١١٠ . (١٠) ينظر : ابن النديم : الفهرست ، تح : رضا تجدد ، طهران ، ١٩٧١م ، ص ٦٥ . وياقوت : معجم الادباء ١٧/ ١٣٩ .

[كتاب الخط ـ للزجاجي]

بسم الله الرحمن الرحيم

/ ٢٤٩ ظ / صلَّى اللهُ على محمدٍ سيدِ المرسلينَ وعلى آلِ محمدٍ وصَحْبِهِ وسَلَّمَ

(رَبِّ زِدْني عِلْماً)[١]

قال الشيخ أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاقَ الزجاجيُّ النحويُّ ، رَحِمَهُ اللهُ تعالى :

نذكر ، بعون الله وتوفيقه ، في هذا الكتاب شرحَ ما وقع عليه الخطُّ مستقصىً ومحذوفاً ، وما كُتِبَ على اللفظ ، وما غُيِّرَ بزيادةٍ أو حذفٍ ، وحُكْمَ ذوات الياء والواو ، وأحكامَ الهمزة ، وحكمَ المقصور والممدود في الخط ، والتاريخَ والعددَ[٢] ، موجزاً على غاية الإيجاز ، لِيَقْرُبَ تَحَفُّظُهُ على مَن أراده ، وبالله التوفيق .

الهجاءُ على ضربين : ضَرْبٌ مُصْطَلَحٌ عليه ، وضَرْبٌ يُدْرَكُ بالقياس . فالمصطلحُ عليه ينقسم قسمين : منه زائدٌ في الكِتَاب لا أصل له فَرْقاً بين شيئين ، ومنه ما نقص اختصاراً[٣] وإيجازاً .

فالمزيدُ نَحْوُ زيادتِهِم الواوَ في (عَمْرٍو) في حال الرفع فرقاً بينه وبين (عُمَرَ) ، فإذا صاروا الى النصب

أسقطوها ، لأن الألف التي تكون بدلاً من التنوين فصلت بين (عَمْرٍو) و (عُمَرَ) ، إذ كان (عَمْرٌو) منصرفاً ، و (عُمَرُ) غير منصرف[4] .

ومنه زيادتهم الألف في [(مائة) فرقاً بينها وبين (مِنْهُ)[5] .

ومنه زيادتهم الألف][6] بعد الواو في (يغزوا ، ويدعوا ، وضربوا ، وخرجوا) وما أشبه ذلك .

قال بعضهم[7] : زِيدَتِ الألفُ لِئَلاَّ تُشْبِهَ هذه الواوُ واوَ النَّسَقِ . وهذا ليس بشيءٍ ، لأن الواو ها هنا لا تُشْبِهُ واوَ النسق ، لأنها إذا كانت في (يعدوا ، ويغزوا) وما أشبه ذلك فهي لام الفعل ، فليس بينها وبين واو العطف شَبَهٌ ، [و][8] إذا كانت في (عَدَوْا ، وغَزَوْا) لم تُشْبِهْ واوَ العطف ، لأنها ضميرُ جماعةٍ ، فيتغير المعنى متى تُوُهِّمَتْ عاطفةً .

وقال آخرون : زيدت هذه الألفُ لِتَدُلَّ على أن الفعل غيرُ واقع على مضمر ، لأنه اذا وقع على مضمر اختلط بالفعل فسقطتِ الألف ، كقولك : زيدٌ يغزوه ويدعوه ، والقوم غَزَوْهُ ودَعَوْهُ ، فسقطت الألف لاختلاط المَكْنِيِّ المنصوب بالفعل . واذا كان الفعل واقعاً على ظاهر دخلته الألف فرقاً بينهما .

وهذا قولٌ يُنْسَبُ الى الكسائي[9] ، وعليه اعتماد جميع الكوفيين ، وليس بشيء ، لأن المَكْنِيَّ المنصوب في تقدير المنفصل من الفعل ، وليس بمنزلة المتصل المختلط به ، وانما يختلط به المضمر المرفوع ، الدليل على ذلك أنك تقول : زيدٌ ضَرَبَكَ ، فتجمع بين أربع متحركات ، وكذلك : عمرٌو ضَرَبَه وقَصَدَه ، وانما جاز الجمع بين أربع متحركات لأن المكنيَّ المنصوبَ في نِيَّةِ المنفصل ، وليس بمختلط مع الكلمة ، كذلك يقول الكوفيون والبصريون .

وتقول : ضَرَبْتُ ، وقُلْتُ ، وخَرَجْتُ ، فتُسَكِّنُ لام الفعل لِئَلاَّ تجمعَ بين أربع متحركات في كلمة واحدة ، وليس ذلك في شيء من كلام العرب في اسم ولا فعل إلا في قولهم : عُلَبِطٍ[10] ، وعُكَمِسٍ[11] ، وما أشبه ذلك ، لأنه محذوف من قولهم : عُلَابِط ، وعُكَامِس بالألف ، فالألف مقدّرة ، وهو الأصل ، فهذا بَيِّنٌ واضح .

ولكن العلة في ذلك ما حُكِيَ عن الخليل[12] ، وهو أنه قال : ان الضمة[13] تمتدُّ ، وكذلك الواو ، لأنها حرفٌ هاوٍ الى الجوف[14] ، وانقطاع امتدادها عند ابتداءِ [الهمزة][15] ، فَقُوِّيَتِ الواوُ بأن جُعِلَت بعدها الألف ، إذ كانت تخرج من مخرج الهمزة ، وقد تُكتب الهمزةُ أَلِفاً . / ٢٥٠و / .

وكان بعض الكتاب لا يزيد الألف بعد (غَزَوْا ، ودَعَوْا ، ومَشَوْا) وما أشبه ذلك ، ولا بعد المجزوم والمنصوب في قولك : القوم لن يغزوا ، ولن يدعوا ، ولم يدعوا ، ولم يغزوا .

والاختيار إثبات الألف في هذه المواضع كلها[16] ، وان كانت العلة أوجبت ذلك في بعض المواضع ، لئلا يختلف الباب ، وله نظائر في العربية ، نحو حذفهم الواو من (يَعِدُ ، ويَزِنُ ، ويَثِبُ) وما أشبه ذلك ، لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم قالوا : نَعِدُ[17] وأَعِدُ وتَعِدُ ، فجعلوا سائر المضارع محمولاً عليها ، لئلا يختلف الباب .

وكان جماعة من متقدمي الكُتَّاب يكتبونه كله بغير ألف على الأصل ، نحو : يغزوا ، ويدعوا ، وغزوا ، ودعوا ، وما أشبه ذلك . والاختيار ما عليه الجماعة .

واذا كان مثل هذا في الأسماء كتبوه كلهم بغير ألف ، نحو : هذا أبو فلان ، وأخو فلان ، وبنو فلان ، وما أشبه ذلك .

ومنهم مَنْ يزيد الألف اذا كان في الجمع ، نحو قولك : بنو فلان .

قال أبو القاسم[18] : والاختيار عندي حذفها في الأسماء كلها .

ومن الزيادة زيادتهم الواو في (أُولئِكَ) فرقاً بينها وبين (إِلَيْكَ)[19] .

ومنها زيادة بعضهم الواو في قولك : يا أُوخَيَّ ، في التصغير ، وان كان المراد به غير التصغير[20] .

قال أبو القاسم : وما أراها مستحسنة ، لأن الضمة[21] تُغْنِي عنها ، وهي عند كُتَّاب زماننا غير مستعملة .

فعلى هذا تجري الزيادة في الخط .

وأما الحذف والاختصار فنحو[22] حذفهم الألف من (إبْراهيم ، وإسمْعيل) وما أشبه ذلك من الأسماء الأعجمية والمعارف .

ومنه حذفهم احدى الواوين من (طاوس ، وداود)[23] .

وحذف بعضهم الألف من (الكافرين ، والمسلمات ، والصالحات)[24] ، حذفه بعضهم دون بعض ، وذلك حسن صواب ، أمّا الإثبات فعلى الأصل ، وأما الحذف فلأنه لا يلتبس بغيره ولا يُشكل .

ومنه حذفهم ألف الوصل من الخط ، وهي تُحْذَفُ في ثلاثة مواضع : تُحْذَفُ في (بسم الله الرحْمن الرحيم) لكثرة الاستعمال ولأنه قد عُرِفَ موضعها ، ولا تحذف إلا في اسم الله تعالى وحده ، فان قُلْتَ : أَبْدَأُ بِاسم الله ، أثبتَّ الألف[25] . وكان الكسائي يُجيز حذف الألف من كل اسم مع سائر أسماء الله تعالى ، قياساً على اسم الله تعالى[26] .

والموضع الثاني الذي تُحْذَفُ منه أَلِفُ الوصل كقولك : هذا زيدُ بن عمرو ، ومررت بمحمدِ بن عمرو ، وهذا زيدُ بن أبي بكر[27] . والعلة في ذلك أن (الابن) لا ينفك من الاضافة ، وكان وصفاً غير مُسْتَغْنىً عنه ، فصار مع الموصوف كالشيء الواحد ، وصار كأن الموصوف في الحقيقة مضاف ، والصفة مقحمة ، فحُذِفَ التنوين لذلك ، وحُذِفَت ألف الوصل من الخط لكثرة الاستعمال . ونظير ذلك قولك في النداء : يا زيدَ بن عمرو ، وان كان (ابن) بينهما . وهذا مِثْلُ قولهم : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ ، كما قال جرير[28] :

يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ لا أبالَكُمُ ... لا يُلْقِيَنَّكُم في سَوْءَةٍ عُمَرُ[29]

أقحم الثاني ، وقد أضاف الأول الى عَدِي .

ومن العرب مَن يقول : يا زيدُ بن عمرو ، فيخرجه عن القياس .

وحكى سيبويه[30] أنَّ مَنْ قال : يا زيدَ بن عمرو ، فزيد وابن كاسم واحد ، والفتحة التي في الدال فتحة بناء وليست بإعراب . وكذلك اذا قلت : جاءني زيد بن عمرو ، فكأنها بمنزلة قولهم : هذا أخوك ، ورأيت أخاك ، ومررت بأخيك ، قال : شبَّهُوهُ براء (آمْرِيءٍ) حين جعلوها تابعة[31] للهمزة ، فقالوا : رأيت آمْرَأً ، ومررت / ٢٥٠ ظ / بآمْرِيءٍ ، وهذا آمْرُؤٌ[32] .

ولو أن قائلاً قال : هذا زيدُ بنُ عمرو ما كان مخطئاً ، لأن هذا هو الأصل ، وفي القرآن قال الله تعالى : (وقالتِ اليهودُ عُزَيْرٌ آبنُ آللهِ)[33] قُرِىء بالتنوين وترك التنوين[34] ، وأنشد سيبويه[35] :

جاريةٌ مِنْ قَيْسِ آبنِ ثَعْلَبَه

فأما المستحسن في الخط فحذف هذه الألف في هذا الموضع الذي وصفته لك ، فاذا زال عنه كُتِبَ بالألف ،

وذلك أن يكون ٱبنُ خبراً ، تقول : كان زيدٌ ٱبنَ عمرو ، تكتبه بألف وتُنَوِّنُ الاسمَ قبله ، وكذلك ظننتُ محمداً ٱبنَ عمرو . فان قلتَ : ظننت محمدَ بنَ عمرٍو شاخصاً ، لم تنوِّنِ الاسم الذي قبله وكتبته بغير ألف . وكذلك إن أضفته الى ٱسم غير عَلَمٍ كتبته بالألف ، كقولك : هذا زيدٌ ابنُ أخيك ، وابنُ عمك ، وما أشبه ذلك ، تكتبه بألف .

فأما قولك : هذا محمدُ بن الأمير والوزير والخليفة والتاجر فان هذه الأسماء لشهرتها تجري مجرى العَلَم ، فتكتبُ ٱبن معها بغير ألف ، لأنها تجري مجرى الاسم العَلَم ، الدليل على ذلك قول الفرزدق[٣٦] :

ما زِلْتُ أُغْلِقُ أبواباً وأفتحها حتى أتيتُ أبا عَمْرِو بنَ عَمَّارِ[٣٧]

فحذفُه التنوين يدل على ما ذكرناه .

وبعض كُتَّاب زماننا يرى الكنية مخالفة للاسم ، فيثبت الألف معها ، فيكتب هذا زيدُ بن أبي بكر ، ومحمدُ بن أبي جعفر ، وما أشبه ذلك ، بالألف[٣٨] . والوجه حذفها على ما ذكرت .

وكل موضع حَسُنَ إثبات الألف فيه فَنَوِّنِ الاسمَ الذي قبله على كل حال ، كقولك : خرج زيدٌ ومحمدٌ ٱبنا بكر ، ومررت بمحمدٍ وبكرٍ ٱبني محمد .

واذا لم يكن ابن نعتاً جارياً على منعوت كُتِبَ بالألف أيضاً ، كقولك : قال ابن زيد كذا ، وخرج ابن فلان ، وكذلك ما أشبههما .

فأما ابنة ففيها لغتان ، يقال : بنتٌ وٱبنة ، أما بنت فلا كلام فيها [لأنها][٣٩] تجري مجرى ٱسم لا ألف في أوله ، وأما ٱبنة فحكمها حكم ابن ، وقد مضى شرحه .

والموضع الثالث الذي تحذف فيه ألف الوصل من الخط[٤٠] هو اذا جاء لام الجر مع لام التعريف ، كقولك : القوم والغلام والرجل ، ثم تقول : هذا للقوم وللغلام وللرجل ، فتحذف ألف الوصل مع اللام خاصة ، ولا تحذفها مع غيرها ، وانما حذفت مع اللام كراهية اجتماع ثلاث صور متشابهة[٤١] .

فهذه جملة ما كتب في الهجاء اصطلاحاً يدلك على نظائره . وأما ما يَدُل[٤٢] قياساً فهو ذوات الواو والياء من الأفعال، والمقصور والممدود والمعتل من الأسماء وأحكام الهمز .

باب معرفة كِتَابِ ذوات الياء والواو من الأفعال

اعلم أنَّ كُلَّ فِعْلٍ جاوز ثلاثة أحرف من هذا النوع فكِتَابَتُهُ بالياء ، من أي جنس كان ، من ذوات الياء أو من ذوات الواو ، إلا أن يكون مهموزاً وقبل آخره ياء[٤٣] . فذوات الواو نحو أغزى يُغْزَى وأعطى يُعْطَى وأعلى وٱستدنى وٱستغزى وتغازى ، وما أشبه ذلك ، قَلَّتْ حروفُهُ أو كَثُرَتْ ، تكتبُه كلَّه بالياء بعد أن يجاوز ثلاثة أحرف ، وتُثَنِّيهِ بالياء كقولك : الزيدان تعاطيا وتغازيا وتعاليا واستدنيا ، وكذلك ما أشبهه . ومن ذوات الياء نحو يخشى ويسعى وما أشبه ذلك .

وأما المهموز فانه يكتب بالألف[٤٤] ، قَلَّتْ حروفه أو كَثُرَتْ ، نحو أنبأ وٱستنبأ وأخطأ واستخطأ واستبرأ وطاطأ واستقرأ وتقارأ ، وما أشبه ذلك .

فان انكسر ما قبل آخره / ٢٥١ و / فلا بأس بِكتَابتِهِ من أي جنس كان بالياء ، مهموزاً كان أو غير مهموز ، قَلَّتْ حروفه أو كَثُرَت . فالمهموز قولك : يُقْرِىءُ ويُخْطِىءُ ويستبرِىءُ الجارية وقُرِىءَ الكتاب ، وما أشبه ذلك . وغير

المهموز قولك : يَستغزي ويُغْرِي ويَقضي ويَمشي ويَرمي وغُزِي ودُعِيَ ، وما أشبه ذلك .

وأنت تُفَرِّقُ بين المهموز وما ليس بمهموز ، لأن المهموز لا يُحْذَفُ آخره في الجزم ، وما ليس بمهموز يُحْذَفُ آخره للجزم ، نحو قولك : لم يمشِ زيد ، ولم يخشَ ، ولم يَسْتَدْنِ[٤٥] ، بحذف آخره للجزم[٤٦] . وتقول في المهموز : لم يُخطِئْ زيد ، ولم يَستقرِئْ ، ولم يجِئْ .

ومِلاكُ هذا الباب حِفْظُ المهموز ، لأنه لا يلحق إلا سماعاً ، وأنا أذكر منه في هذا الكتاب في باب مفرد ما يكثر استعماله وترداده في الكتب والمحاورات ، إن شاء الله تعالى .

وأما ما كان قبل آخره ياءً فانه يُكْتَبُ بالألف كراهية اجتماع حرفين على صورة واحدة[٤٧] ، نحو قولك : تَعْيَا يا[٤٨] هذه ، وتحيا حياةً طيبةً ، وكذلك اَسْتَحْيَا وتَحَايَا ، ومثله من الأسماء الدنيا والعليا والخطايا والزوايا والرَّوَايا والْحَوَايا ، وما أشبه ذلك ، يُكْتَبُ كلُّه بالألف ، وكذا حكم الأفعال التي على أكثر من ثلاثة أحرف ، بالغةً ما بلغت حروفها[٤٩] .

فأما الثلاثية من الأفعال فكل فعل كان من ذوات الواو فاكتبه بالألف لا غير ، نحو غزا ودعا ولَهَا وهجا ، وما أشبه ذلك ، وتعرفه بأن تَرُدَّه الى نفسك ، نحو قولك : دَعَوْتُ ولَهَوْتُ وغَزَوْتُ وهَجَوْتُ ، ونحو قولك : الزيدان دَعَوَا وغزَوَا ولَهَوَا ، وما أشبه ذلك .

وكل فعل من ذوات الياء فاكتبه بالياء ، وهو المختار ، وكِتَابُهُ بالألف ليس بخطأ ، وانما الخطأ الذي لا وجه له أن تَكْتُبَ ذوات الواو بالياء نحو غزا ودعا ولها . وتستدل عليه أيضاً برده الى نفسك والى التثنية والجمع ، نحو قولك : قَضَيْتُ وقَضَيَا ، وسَعَيْتُ وسَعَيَا ، وأقضي ، والزيدان قَضَيَا وسَعَيَا ، وما أشبه ذلك ، فبمثل هذا تعرف ذوات الياء من ذوات الواو[٥٠] .

واذا أشكل عليك فلم تعرف الفعل أَهُوَ من ذوات الواو أو من ذوات الياء فاكتبه بالألف ، لأن كتابه بالألف صواب[٥١] ، وانما الخطأ ما ذكرت لك ، وهو كَتْبُ ذوات الواو بالياء . وقرأت بخط أبي العباس[٥٢] ، رحمه الله ، شيئاً كثيراً كتب[٥٣] ذوات الياء بالألف ، وإن كان الاختيار ما أخبرتك به .

باب معرفة المقصور والممدود من الأسماء

اعلم أن المقصور هو كل اسم وقعت في آخره ألف ، وهي تكون على أربعة أضرب : تكون منقلبة من ياء نحو فَتَىً ورَحَىً ، وتكون منقلبة من واو نحو عصاً ورجاً[٥٤] ، وتكون زائدة للإلحاق نحو أَرْطَىً ومِعْزَىً[٥٥] ، وتكون للتأنيث نحو حُبْلَى وسَكْرَى وما أشبه ذلك . وحكم هذه الأربعة أضرب حكم واحد في أن الإعراب لا يدخلها ، ثم يدخل التنوين ثلاثة أضرب ، وهي ما كانت ألفه منقلبة من ياء أو واو وكانت للإلحاق . / ٢٥١ ظ / فاذا دخل التنوين عليه سقطت الألف من اللفظ لاجتماع الساكنين وثبت التنوين ، لأنه [عَلَـ][٥٦] ـمٌ للانصراف . وأما ما كانت ألفه للتأنيث ولا يدخل عليه التنوين فنحو غَضْبَى[٥٧] وسَلْوَى ، وما أشبه ذلك .

وانما سُمِّيَ هذا الجنس من الكلام مقصوراً لأنه قُصِرَ عن الإعراب ، أي مُنِعَ منه[٥٨] ، كما تقول : قَصَرْتُ فلاناً عن حاجته ، وقَصَرَ عن كذا وكذا . ولم يُسَمَّ غيره من الأسماء المبنيات الممنوعات من الإعراب مقصوراً نحو أينَ وكيفَ وأمسِ وحيثُ ومَنْ وكَمْ وما أشبه ذلك لأنها غير مستحقة للإعراب ، والمقصور لم تدخل عليه علة توجب له

[الامتناع][59] منه إلّا ثِقَلُ اللفظ به وتَعَذُّره ، وذلك لأن الاسماء المبنية دخولُ الإعراب والحركات عليها في اللفظ غير سائغ ، لأنها غير مستحقة للإعراب ، وهذا فرقٌ ما بينهما .

وقد سَمَّاه بعض العلماء منقوصاً[60] ، لأنه إذا دخله التنوين سقطت لامه ، فنقص ولم يدخله الإعراب وهو منقوص .

فإن قال قائلٌ : فَهَلَّا سُمِّيَ مثل قاضٍ ورامٍ وغازٍ وداعٍ وما أشبه ذلك منقوصاً لأن اللام منه سقطت لاجتماعها مع التنوين وسكونها[61] ؟ فالجواب في ذلك أن مثل قاضٍ غازٍ قد يَتِمُّ في حال النصب في قولك : رأيتُ قاضياً وغازياً وما أشبه ذلك . والمقصور ليس بمثل هذه الحال ، وهو منقوص أبداً اذا قارنه التنوين ، فهذا فرقٌ بينهما ، وهو واضح بَيِّنٌ .

وقال بعض العلماء : انما سُمِّيَ المقصور مقصوراً لأنه أقصر من الممدود المعرب[62] ، فرقاً بينهما . وكلٌّ قد ذهبَ مذهباً .

وكل اسم مقصور جاوز ثلاثة أحرف فاكتبه بالياء [بالغاً][63] ما بلغت حروفه ، إلا أن يكون قبل آخره ياءً ، نحو مَلْهى ومَغْزىً ومُدَّعىً ومُسْتَقْصىً وحُبلى وسَلْوى وحُبَارى وما أشبه ذلك .

وكل ما كان على ثلاثة أحرف فأكتبْ ذواتَ الواو منه بالألف لا غير ، واكتب ذوات الياء منه بالياء ، وكتابها بالألف جائز . فذوات الواو نحو عَصاً ومَناً ورَجاً[64] ، وذوات الياء نحو رَحىً وفتىً وما أشبه ذلك .

وتعرف ذوات الياء من ذوات الواو بالتثنية والجمع والتأنيث والاشتقاق .

فاذا أَضَفْتَ المقصور الى مَكْنِيٍّ[65] كتبتَه كلَّه بالألف ، نحو فتاك وفتاه ورحاك ورحاه وعصاك وعصاه ، وانما كانت تكتب بالياء حيث كانت طرفاً في موضع تلحقها فيه العلة ، فلما اتصل المقصور بالمكني صارت لامه وسطاً فقوِيَتْ ولم تنقلبْ فكُتِبَتْ على لفظها[66] .

وأما أهل الكوفة فيكتبون ما كان من هذا الجنس من المقصور ما كان من ذوات الثلاثة اذا كان مضموم الأول مكسوره أو في أوله أو في وسطه واو بالياء نحو رِضىً وكُسىً ورُشىً ولُهىً ، في جمع كُسوة ورُشوة ولُهوة[67] ، ولا يعتبرون أصله . وأهل البصرة يردونه الى أصله كما ذكرت لك ، فيكتبون الرضا وما أشبهه بالألف لأنه من الرضوان[68] .

وأما ما كان قبل آخره ياء فانه يكتب بالألف ، نحو زَوَايا وخَطَايا وما أشبه ذلك[69] .

وأما الممدود فهو كل اسم وقعت في آخره همزة بعد ألف[70] ، وهو على خمسة[71] أضرب : ضرب تكون همزته منقلبة من ياء أو واو ، وتكون زائدة للالحاق ، وتكون أصلية ، وتكون للتأنيث .

فأما المنقلبة من ياء فنحو قولك سِقاء وشِفاء ، لأن سِقاء فِعَال من قولك : سَقَيْتُ ، فالياء لام الفعل ، وتلحقها ألف فِعال الزائدة فتصير سقاي ، فتقع الياء بعد الألف / ٢٥٢ و / طرفاً ، وحكم الياء إذا وقعت طرفاً متحركة وفيها حركة[72] أن تقلب ألفاً ، فلما وقعت متحركة بعد ألف كان القلب لها ألزم[73] ، لأن الفتحة من الألف ، فقلبت ألفاً ، فاجتمع ساكنان وهما الألفان ، فلم يمكن حذف احداهما لئلا يصير الممدود مقصوراً ولم يمكن أيضاً تحريك إحداهما لأن الألف ساكنة لا تتحرك ، فقلبت الثانية همزة لتقع بها الحركات .

وكذلك شِفَاءٌ فِعَالٌ من شَفَيْتُ . وهذه علة كل ممدود من ذوات الياء .

وأما ذوات الواو فنحو قولك كِساء وعَطاء ، والأصل كِساوٌ ، وقعت الواو طرفاً بعد ألف فلزمها من الاعتلال مثل ما فسرت لك في باب الياء .

وأما الهمزة التي للإلحاق فهي همزة عِلْبَاءٍ[74] وحِرْبَاء وقُوباء[75] في لغة مَنْ سكن [. . .][76] تقدير هذه الهمزة أيضاً إذا أردت تصريف الفعل أن يكون بمنزلة مَن قلب الياء لأنه لو صُرِّفَ منها لقيل : عَلْبَيْتُ[77] .

وأما همزة التأنيث نحو همزة حمراءَ وبيضاءَ وصفراءَ . والهمزة الأصلية نحو همزة قُرَّاءٍ وتَنَّاءٍ[78] ، لأنه من قَرَأَ الكتاب وتَنَأَ بالمكان اذا أقام به ، ومثل ذلك همزة الأخطاء والإقراء . فحكم الممدود كله اذا كان منفرداً أن يكتب بالألف من أي جنس كان [وبأي حركة تحرك كقولك : هذا][79] سقاءٌ وكساءٌ وعلباءٌ ومَذَّاءٌ ، ورأيت كساءً وعلباءً ، وكذلك هذه حمراءُ ومررت بحمراءَ وبيضاءَ ، يكتب كله بألف واحدة . والعلة في ذلك أن الهمزة اذا كانت آخراً وقبلها ساكن لم تثبت لها صورة في الخط ، مثل قولك : الجُزْءُ والخَبْءُ ، كتبت الألف التي قبلها ، وهذا قياس مطرد .

فاذا صِرْتَ الى حال النصب فان حال المنصوب من الممدود أن يُكْتَبَ بثلاث ألفات : إحداهن الألف التي ذكرناها وهي المزيدة قبل الهمزة ، والثانية الهمزة لأنها قد صارت وسطاً ، لأن بعدها الألف المبدلة من التنوين في الوقف ، وكان الحكم أن يكتب رأيت كساءً وقبضت عطاءً[80] بثلاث ألفات ، ولكن الكُتّاب كرهوا اجتماع ثلاث صور ، فمنهم من يكتب بألفين ويقول : لا أحذف أكثر من حرف واحد ، لأن ذلك إخلال مفرط ، أعني حذف حرفين من كلمة واحدة . ويُكْرَهُ أن يُجْمَعَ بين صورتين[81] .

فاذا أضفتَ الممدود الى مكنيٍّ كُتِبَ المرفوع بواو بعد ألف ، والمجرور بياء بعد ألف ، كقولك : هذا عطاؤك وكساؤك ، ومثل قوله تعالى : (هذا عطاؤُنا)[82] تكتب بواو .

وكان حكم المنصوب فيه أن يكتب بألفين : أحدهما الأُولى التي مضى شرحها ، والأُخرى التي تكون بدلاً من الهمزة ، كما كان حكم المجرور بالياء والمرفوع بالواو ، وكان سبيلك أن تكتب رأيتُ كساءك[83] بـألفين ، ولكن الكتّاب استثقلوا ذلك فيه منفرداً غير مضاف ، فحملوا المضاف عليه ، ورأوا الفرق بين المنصوب والمجرور والمرفوع قد وقع باختلاف الحروف المنقلبة من الهمزة .

والعلة في كَتْبِهِ المرفوع منه عند الاضافة الى مكني بالواو والمجرور بالياء أن الهمزة لَمّا اتصل بها مكنيٌّ صارت كأنها في وسط الكلمة ، وكُتِبَتْ على حركتها كما كُتِبَ هذا جزؤك ، وجزئك[84] ، وهذا يُحْكَمُ في باب الهمزة إن شاء الله .

واذا ثَنَّيْتَ وجمعتَ الممدود كان المؤنث فيه بواو ، كقولك : حمراوان وحمراوات وبيضاوان وبيضاوات ، وكان باقي ذلك كله مهموزاً يكتب بألفين في التثنية ، كقولك : كساءان ورداءان[85] في الرفع ، وفي / ٢٥٢ ظ / النصب والجر بالياء ، وقد أجاز بعضهم كسائان وعطائان ، والمختار ما ذكرت لك[86] .

وأما ذوات الياء والواو من الأسماء فهي التي لحقها النقصان ، نحو قاضٍ وغازٍ ومُعْطٍ ومُشْتَرٍ فانه يكتب بغير ياء في حال الرفع [والخفض][87] باجماع من النحويين كلهم إلا المازني[88] فانه كان يرى كَتْبَهُ بالياء .

قال النحويون[89] : كان أصل قاض وغازٍ قاضِيٌ وغازِيٌ فاستثقلوا الضمة في الياء المكسور ما قبلها فأسكنت ، فاجتمعت هي والتنوين ، وهما ساكنان ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، لأن التنوين عَلَمُ الانصراف ، فكتبوه بغير ياء للعلة التي ذكرتها ، وهذه علة جميع هذا الباب .

ومنه جوارٍ وغواشٍ وسوارٍ [. . .][90] تُكْتَبُ ذلك كله بغير ياء في حال الرفع والجر ، فاذا صرتَ الى النصب صار حكمه حكم سائر الأسماء الصحيحة ، كقولك : رأيت قاضياً ورامياً وغازياً ، ورأيت جواريَ وسواريَ ، تكتب المنصوب منه بغير ألف بعد الياء ، وغير المنصوب بلا ياء[91] .

فاذا أضفته كتبته كله بالياء ، لا يجوز غير ذلك ، كقولك : هذا قاضي زيد ورامي القوم ، وجواري [. . .][92] وسواري المجد .

ولو أدخلت الألف واللام كُتِبَتْ بالياء أيضاً ، كقولك : هذا القاضي والداعي ، وهؤلاء الجواري والغواشي ، وما أشبه ذلك ، إلا في لغة قوم من العرب يجتزئون بالكسر من الياء ، يقولون : هذا القاضِ والداعِ ، وهؤلاء الجوارِ[93] .

فأما المازني فانه كان يرى أن يُكْتَبَ مثل قاضٍ ورامٍ هذا الباب كله بالياء ، وحجته في ذلك أن الياء إنما تُحْذَفُ من هذا الجنس من الكلام لأنها تَسْكُنُ ويلحقها التنوين ، فيجتمع ساكنان ، فتُحْذَفُ الياء لالتقاء الساكنين ، والهجاء مَبْنِيٌّ على الوقف . قال : واذا وقفتَ سقط التنوين ، لأن التنوين لا يوقف عليه ، واذا سقط التنوين رجعتِ الياء لزوال العلة التي من أجلها سقطت ، ولذلك تقف عليه بالياء . وهذا قول جيد صحيح .

قال أبو القاسم : وهو الذي اختاره ، ولكن قد جرت عادة الكُتّاب بما أخبرتك به ، فاذا ورد عليهم مثل هذا مكتوباً بالياء أنكروه لقلة الفهم له .

وأما حروف المعاني والأسماء المبهمة فما جاز فيه الإمالة فاكتبه بالياء ، نحو قولك : بلى ومتى وأنّى وما أشبه ذلك ، وما امتنعت فيه الإمالة فاكتبه بالألف ، نحو ألا وإلا ومن ذلك كذا وكذا يُكْتَبُ بألف ولا تجوز كتابته بالياء لأنه ذا ، والكاف زائدة[94] .

باب الهمزة والحكاية[95] في الخط

اعلم أن الهمزة اذا كانت أولاً كُتِبَت ألفاً ، بأي حركة تحركت ، في اسم كانت أو فعل ، فالاسم نحو قولك : أُذُن وإبل وأحمد ، وما أشبه ذلك . والفعل نحو قولك : أنطلق زيد ، آركبْ يا عمرو ، وأنا أُكْرِمُ وأنطلقُ وأركبُ ، كل ذلك يكتب بالألف ، كما ترى ، وإن اختلفت حركاتها[96] .

وفي ذلك علتان : احداهما أن الهمزة حرف من حروف المعجم مبتدأة[97] أ ب ت ث ، والدليل على أنها همزة إجماع الناس كلهم على أن الألف لا يُبْتَدَأ بها ، لأنها لا تكون إلا ساكنة في جميع كلام العرب ، والابتداء بها يدل على أنها همزة وليست بألف .

واذا كانت حرفاً من حروفه ، يريد[98] أنها حرف من حروف المعجم ، كان سبيل الحركات أن تتغير عليها وهي / ٢٥٣ و / صورة[99] واحدة ، كما يكون ذلك في غيرها من الحروف ، نحو الباء والتاء وما أشبه ذلك ، ألا ترى أنه ليس في الحروف حرف تُغَيِّرُ صورته في حال من الاعراب بأي حركة تحرك ، فلذلك كُتِبَتِ الهمزة أولاً ألفاً على قياس ما يجب فيها .

قال الفراء[١٠٠] : كان العلماء الأولون يكتبونها ألفاً في كل حال ، وإن توسطت ، يلزمون الأصل في ذلك . وقد رأيتها في مصحف عبدالله[١٠١] مكتوبة ألفاً متوسطة ، على تَغَيُّر الحركات[١٠٢] .

وقال أهل النحو : إنما تُكْتَبُ الهمزةُ ألفاً إذا كانت أولاً ، بأي حركة تحركت ، لأنه [لا][١٠٣] يمكن تخفيفها[١٠٤] اذا كانت أَوَّلاً ، لأن التخفيف يَقْرُبُ من الساكن ، وذلك نحو همزة بَيْنَ بَيْنَ ، ولا يقع الساكن أَوَّلاً ، واذا توسطت الهمزة جاز فيها التحقيق والتخفيف [. . .][١٠٥] ، فهذا حكم الهمزة اذا كانت أَوَّلاً[١٠٦] .

واذا كانت الهمزة آخراً وسكن ما قبلها لم تثبت لها صورة في الخط[١٠٧] ، وذلك قولك : اَلْجُزْء والدِفْء ، تكتب ذلك بغير همزة ، والعلة في ذلك أن الهمزة اذا كان قبلها ساكن وأردتَ تخفيفها حذفتَها وألقيتَ حركتها على الساكن الذي قبلها ، ولو خَفَّفْتَ الدِفْءَ والخَبْءَ والجُزْءَ لقلتَ : هذا جُزٌ ودِفٌ ، بحذف الهمزة ، وتلقي حركتها على ما قبلها ، فلذلك لم تثبت لها صورة في الخط ، لأنها كُتِبَتْ على التخفيف .

وان كانت آخراً وانفتح ما قبلها كُتِبَتْ أَلِفاً ، بأي حركة تحركت ، نحو قولك : الخطأ والنبأ ، تجري مجرى المتوسطة الساكنة[١٠٨] .

فاذا توسطت الهمزة فلن تخلو من أن تَسْكُنَ ويُحَرَّكَ ما قبلها ، أو تُحَرَّكَ ويَسْكُنَ ما قبلها ، ولا يجوز أن تسكن ويسكن ما قبلها ، لأنه لا يجتمع ساكنان .

فاذا تحركت وسكن ما قبلها كُتِبَتْ على حركتها ، ان كانت مفتوحة [كُتِبَت][١٠٩] ألفاً ، وان كانت مضمومة كُتِبَتْ واواً ، وان كانت مكسورة كُتِبَتْ ياءً ، وذلك نحو قولك : يَسْأَلُ ويَلْؤُمُ ويَزْئِرُ . وفي هذه الهمزة اختلاف ، فمن الكتاب مَنْ يحذفها ولا يُثْبِتُ لها صورة في الخط ، لأنه لو خففها كان سبيله أن يسقطها ، فيكتب يسل بلا ألف ، ويلم بلا واو ، والأفدة بغير ياء ، وكذلك كتبت في المصحف بغير ياء ، أعني الأفئدة[١١٠] ، فأما يَسَلُ وأَسَلُ فقد كُتِبَت بألف وبغير ألف ، والعلة في ذلك أن مَن حذفها كتبها على التخفيف ، ومَن أثبتها فعلى الأصل[١١١] .

وقال أبو العباس المبرد[١١٢] : ومن أثبت صورة الهمزة في مثل هذا الموضع فانما يُقَدِّرُ الوقوف على ما قبلها اذا كان ساكناً والابتداء بها ، فكأنها لَمّا صارت في تقدير المبتدأ بها وجب أن تُكْتَبَ صورتها[١١٣] . وليس هذا بشيء لأنه لو كان على هذا القول والتقدير لوجب أن يكتبها ألفاً ، لأنه اذا قَدَّر الابتداء بالهمزة كانت ألفاً بأي حركة تحركت ، كما ذكرتُ لك أَوَّلاً في الباب ، ولكن القول في ذلك أنَّ مَنْ أثبتها على التحقيق كتبها[١١٤] على حركتها ، إذ ليس لها قبلها حركة ، ومَنْ حذفها فعلى التخفيف . ويلزم من كتب يَسْأَلُ وأخواتها بغير ألف أن يكتب أَرْؤُس بغير واو ، وكذلك[١١٥] نسل ويسل بغير ألف . وسائر ذلك تثبت فيه صورة الهمزة لأنه قد اسْتُعْمِلَ حتى كان[١١٦] الكتاب أو أكثرهم مجمعون على كتبها[١١٧] .

فاذا سكنت الهمزة وتحرك ما قبلها كُتِبَت على حركة ما قبلها / ٢٥٣ ظ / فان انفتح ما قبلها كُتِبَتْ ألفاً ، وان انكسر ما قبلها كُتِبَتْ ياءً ، وان انضم ما قبلها كُتِبَتْ واواً ، لا خلاف في ذلك ، نحو بِئْر وجِئْتُ وفَأْس ورَأْس وجُؤْنَة[١١٨] ، لأنك لو خَفَّفْتَ هذه الهمزة جعلتها على حركة ما قبلها[١١٩] .

واذا تحركت الهمزة وتحرك ما قبلها جرت على تسعة أوجه ، فتكتب على خمسة أوجه منها على حركتها نفسها ،

لا اختلاف في ذلك ، وهو أن تنفتح وينفتح ما قبلها ، نحو سَأل وزَأر وبَدَأ ، أو تنكسر وينكسر ما قبلها نحو متكئِين ، أو تنضم وينضم ما قبلها نحو [. . .][130] ، أو تنكسر [وينضم ما قبلها ، نحو سُئِل ، أو تنضم][131] وينفتح ما قبلها نحو لَؤُم .

والعلةُ في ذلك انك لو خففتها في هذه الأوجه الخمسة جعلتها بينَ بينَ ، فكنت تعرف كل همزة من حركاتها ، فتجعل المضمومة بينَ الواو والهمزة ، وذلك أن تُضعِّفَ صوتك فتصير بين المتحرك والساكن ، وهذه الهمزة هي التي سمّاها سيبويه بين بين[132] ، ومعناها ما ذكرت لك .

ووجهان من التسعة التي ذكرتها تُكْتَبُ فيها الهمزة على حركة ما قبلها ، وذلك أن تنفتح وينكسر ما قبلها ، نحو المِئَر جمع مِئْرة ، وهي العداوة والتضريب[133] ، وأما مِيرةُ القوم[134] فغير مهموز .

ومنه ما تنفتح وينضم ما قبلها نحو لُؤَم وجُؤَن[135] .

والعلة في كتابتها في هذين الوجهين على حركة ما قبلها أنك لو حذفتها لزمك أن تقلبها على حركة ما قبلها وكنت تقول في تخفيف مِئَر : مِيَر ، وفي تخفيف لُؤَم : لُوَم ، لأنه لا يمكنك أن تجعلها بين بين ، لأنها مفتوحة ، وكان سبيلك أن تقربها من الألف ، والألف لا يكون ما قبلها مضموماً ولا مكسوراً ، وهذه علة واضحة لمن تدبرها .

وبقي وجهان من التسعة ، فأهل البصرة يكتبونها على حركتها ، وذلك أن تنضم وينكسر ما قبلها ، نحو قولك : يستهزئون[136] ، لأنها مضمومة وما قبلها مكسور ، فتجتمع واوان ، فيحذفون أحدهما لئلا يجمعوا بين صورتين ، والمحذوفة منها هي المنقلبة من الهمزة عند أكثرهم ، لأن واو الجمع جاءت لمعنى فلا تُحْذَفُ . وعند بعضهم أن المحذوفة واو الجمع ، لأنها زائدة ، وهذا غلط ، والوجه هو القول الأول . وكان المبرد يختار كتابه بواوين ولا يحذف منها شيئاً . وأهل الكوفة يكتبون الهمزة في هذا الوجه على حركة ما قبلها ، فيكتبون يستهزئون بياء ، وتابعهم الأخفش[137] على ذلك[138] .

والوجه الثاني هو أن ينضم ما قبل الهمزة وتنكسر هي . وأهل البصرة يكتبونها على حركة ما قبلها ، فيلزمهم أن يكتبوا سُئِل بالواو ، وقد كتبت في المصحف بالياء[139] ، واحتج أهل البصرة بأنها كتبت على التبيين[140] .

فهذه جملة أحكام الهمزة في جميع الكلام .

فان قال قائل : فقد ذكرتَ في أول الباب أن الألف التي وضعها واضع الهجاء أولاً همزةٌ وليست بالألف ، واستشهدتَ على ذلك بما عرفنا صحته ، فأين الألف من حروف المعجم ؟

قلتُ : لما لم يمكنه الابتداء بالألف لسكونها جعل ما قبلها حرفاً[140م] متحركاً يصل به الى الألف ، فقال : لا ، وهي التي تُسَمَّى لامَ ألف ، والدليل على ذلك / ٢٥٤ و / أيضاً أن واضع الهجاء لم يَقْصِد منه الى تعريفنا كيف تزدوج الحروف ، وانما عرفناها مفردات ، فاقتران الألف مع اللام يدل على ما قلناه .

فان قيل : فهلاّ قرنها بغير اللام ! قيل : لم يفعل ذلك لعلتين : إحداهما أن اللام متقاربة الصورة مع الألف ، بل هي على صورتها في الوصل ، فقرنها بها لشبهها بها . والاخرى أنه أراد أن يُعَرِّفَنَا كيف تُكْتَبُ اذا اتصلت باللام طرفاً[141] .

فان قيل : فلِمَ جَعَلَ الهمزة أوّلاً ولم يجعلها آخِراً مع الحروف المفردات ، ب ت ث ج ح خ ، فقدّم ما كان على

ثلاثة ثلاثة [ثم ما كان على حرفين][132] حرفين ، حتى أتى على جميع ذلك ، ثم أتى بالحروف المفردات ، فقال : ف ق ك ل ، حتى أتى على آخر الحروف ، فكان حكم الهمزة أن يقرنها مع هذه الحروف ، فَلِمَ آبتدأ بها ؟

قلت له : للهمزة فضل على هذه الحروف التي ذكرتها ، وذلك أنها تكون على أربعة أحوال : تكون ياءً إذا انكسر ما قبلها ، أو[133] واواً اذا انضم ما قبلها ، وألفاً اذا انفتح ما قبلها ، وأما [إذا لم ينفتح ما قبلها فعلى][134] الشرائط التي تقدمت ، وقد يُلفظ بها ولا صورة لها في الخط ، فلما زادت وجهاً رابعاً قُدِّمت .

فان قيل فَهلّا جَعَلَ لها أربع صور ثابتة تدل على أحوالها كما كان سائر الحروف ؟ قيل له : إن تلك الحروف وان اشتبهت صورتها فألفاظها مختلفة ومخارجها مفترقة ، ولذلك جَعَلَ لكل حرف صورة مفردة منفصلة من صاحبتها ، والهمزة وإن اختلفت أحوالها فهي حرف واحد ، وهذا بَيِّنٌ واضح .

باب الأفعال المهموزة[135]

يقال : قرأتُ الكتاب أقرؤه ، ولم يقرأ فلان الكتاب ، وأقرأته السلام .

وآستبرأتُ الجاريةَ[136] .

وفَقَأْتُ عَيْنَهُ .

وهَزَأْتُ[137] بفلان أَهْزَأُ به .

وأومأتُ الى الشيء .

وتَفَقَّأْتُ[138] شحماً ، إذا امتلأتْ منه .

وكافأتُ فلاناً أُكافِئُهُ ، وهي المكافأة .

وآتكأتُ على يدي .

وناوَأْتُ فلاناً أُناوِئُهُ ، إذا عاديته .

ورَفَأْتُ الثوب أَرْفَؤُه ، وقال بعضهم : رَفَوْتُ الثوبَ ، بغير همز[139] .

وزَنَأْتُ في الجبل زَنْأً وزُنُوءاً ، إذا أَصْعَدْتَ فيه[140] .

وتثاءبْتُ ، وهي الثُؤَباءُ .

وكَلأْتُ فلاناً أَكْلَؤُه ، وكَلأَكَ اللهُ .

وما فَتَأْتُ[141] أفعل كذا ، أي لم أَزَلْ .

وسَبَأْتُ الخمر[142] ، يعني اشتريتها ، أَسْبَؤُها[143] ، وأنا سابِىءٌ ، وهي مَسْبُوءَة .

وهَيَّأْتُ لك كذا وكذا .

ورَثَأْتُ[144] فلاناً ، قلتُ فيه مَرْثِيَّة .

ورَأَسَ القومَ يرأسهم ، اذا كان لهم رئيساً .

ورَأَسَ الرجلُ الرجلَ ، إذا ضرب رأسه .

وما رَزَأْتُهُ شيئاً[145] .

ولَجَأْتُ الى فلان .

وأرفأتُ السفينةَ ، حَبَسْتُها ، وقد يقال : أَرْفَيْتُ ، بغير همز[146] .

وأنسأتُ فلاناً النسيئة[147] ، وأنسأتُ[148] الإبل عن الحوض ، أَخَّرتُها عنه ، ونشأتها أيضاً [. . .][149] .

ونشأتِ الماشيةُ شَبَّت .

وأخطأ فلان في فعله ، وخطّأته ، إذا قلت له جئت بالخطأ .

ورَوَأْتُ في الأمر[150] ، والرَّوِيَّة / ٢٥٤ ظ / جرت في كلامهم غير مهموز[151] ، وأصله الهمز .

ومن ذلك المِنْسَاة ، وهي العَصا بترك الهمزة ، وأصلها من نسأتُ[152] ، وكذلك الخابِيَةُ والبَرِيَّةُ والنبيُّ[153] .

يقال : استخذأت[154] لفلان ، أي خضعت له .

وطأطأتُ رأسي[155] .

وأوطأك العَشْوَةَ[156] ، وتواطأ القوم على كذا وكذا ، وهي المواطأة[157] ، وكان ذلك عن تَوَاطُؤ[158] منهم .

وبَرَأْتُ من المرض أَبْرَأُ بَرْءاً ، فهذه لغة أهل الحجاز خاصة ، وغيرهم يقول : بَرِئْتُ أَبْرَأُ[159] . وتَبَرَّأْتُ من فلان تَبَرُّؤاً .

و [يعبأ][160] فلان حقي .

وعبَّأت الطِّيبَ والمتاعَ ، وكذلك الجيشَ ، كذلك [حُكِيَ عن الخليل][161] ، وقال الفراء : عبَّيتُ الجيشَ .

وما عَبَأْتُ بفلان ، أي لَمْ أُبالِ به .

وَنَكَأْتُ القَرْحَةَ أنكأها[162] .

وتلكَّأْتُ عليه[163] .

وتَمَلَّأْتُ من [. . .][164] .

ولَطِئْتُ بالأرض ، ولَطَأْتُ أيضاً ، إذا التزقتُ بها .

ونُؤْتُ[165] بالحِمْل ، إذا نهضتُ به .

وأَنَّ الرجلُ ، إذا أَنَّ من الأنين .

ونَأَمَ[166] الأسدُ وزَأَرَ بمعنى واحد .

وما أَبْدَأْتُ في هذا الأمر ولا أَعَدْتُ .

وأقضأتُ[167] الرجلَ أعنته .

وأندرأ[168] فلانٌ علينا .

وَثَأَتْ [يدُ][169] فلانٍ ، ووُثِئَتْ هِيَ[170] ، من وثيت الأرض .

ووأثأت اللحم إذا نضجته[171] .

ومذأته ، إذا مَلَلْتَهُ[172] .

وكَفَأْتُ الإناء اذا قَلَبْتَهُ .

وأكفأتُ في الشِّعر ، وهو مثل الإقواء[173] .

وأنا أَرْبَأُ بفلان عن كذا وكذا[174] . ورَبَأْتُ القومَ حَفِظْتُهم[175] .

وتَوَضَّأْتُ للصلاةِ ، وهو الوضوء[176] ، ووَضُؤَ الرجلُ وَضَاءَةً[177] .

وأطفأتُ السراج .

ونأنأ[178] الرجلُ في رأيه إذا خَلَّطَ فيه [ولم][179] يُبْرِمْهُ .

ورَقَأَ الدَّمُ إذا انقطع .

وزَأَنْتُ بالرجل[180] ورَأَفْتُ[181] به ، وأَرْدَأْتُ[182] ، إذا أَعَنْتَهُ .

وهذه الأفعال وما أشبهها الهمزة فيها ثابتة تجري في الإعراب ، ولا تسقط في الجزم ، وقد تقدم شرحه .

باب الأمر والنهي

النهي مجزوم بإجماع النحويين ، والأمر مَبْنِيٌّ على الوقف عند البصريين ، وعند الكوفيين مجزوم[183] ، على أن لفظ الأمر والنهي واحد ، كقولك : أضرب ولا تضرب ، وآذهب ولا تذهب .

وإذا نهيتَ وأمرتَ من فعل مُعْتَلِّ اللام سقطت لامه في الأمر والنهي معاً[184] ، يستويان في المعتل كما يستويان في السالم ، كقولك : إقْضِ ولا تَقْضِ ، وآغْزُ ولا تغزُ ، وآخْشَ ولا تخشَ ، وآسْعَ ولا تسعَ[185] ، كُتِبَ هذا كله وما شاكله بغير واو ولا ياء ولا ألف ، لأنه يسقط في الأمر والنهي .

ومن العرب من يقف على مثل هذا بالهاء ، فيجعلها في الوقف كاسم واحد ، وعوضاً من المحذوفات ، فيقول : آغْزُهْ وآقْضِهْ وآخْشَهْ[186] . وكان المتقدمون يكتبون مثل هذا بالهاء على هذه اللغة . وأما الاختيار عند النحويين فأن يُكْتَبَ ما حُذِفَتْ من آخره الياء نَحْوَ آخْشَهْ وآسْعَهْ[187] .

قال أبو القاسم : والاختيار أن يُكْتَبَ مثل هذا كله بغير هاء ، وهو الذي نختاره ، لأن الكُتَّاب قد أَلِفُوا الوقف على مثل هذا بغير هاء ، واعتادوا الكتابة على ذلك ، فمتى رأوه مكتوباً بهاء أنكروه وتوهموا إضماراً .

وقد جاء في كتاب الله تعالى حرفان على هذه العلة ، الأول قوله تعالى : (فَبِهُدَاهُمُ آقْتَدِهْ)[188] لا خلاف بين الناس أن هذه[189] وقف ، فمتى وصل الكلمة سقطت ، والاختيار أن يقرأ بالوقف لئلا / ٢٥٥ و / تسقط الهاء[190] .

والحرف الآخر قوله تعالى : (لم يَتَسَنَّهْ)[191] ، قال أبو القاسم : ففي هذا قولان ، مَنْ جعله مِن سَانَيْتُ الرجلَ اذا عاملته مُسَانَاةً ، وقال في تصغير سنة سُنَيَّة قال : هذه هاء وقف . ومن قال : سانَهتُ الرجل ، وقال في التصغير : سُنَيْهَة ، قال : هذه أصلية ، وهي لام الفعل[192] .

فاذا أمرت من فعل أوله ألف الوصل ثبتت في الخط على كل حال ، وقد حذفوا هذه الألف في بعض الأفعال ، قالوا : كُلْ وخُذْ ، فالفعل [فاؤه][193] همزة ، لأنها من أكل وأخذ ، ثم تدخل عليها ألف الوصل كما تدخل على ضَرَبَ ، فتقول : آضْرِب ، وعلى خَرَجَ فتقول : آخْرُج ، فتجتمع همزتان ، الأولى مضمومة [لانضمام الثالث من الفعل][194] كما تنضم من آخرج وآقعُد ، فيلزم قلب الثانية واواً ، هذا قياس مطرد في كلام العرب ، فتجيء ضمة بعدها واو ، [فتحذف] الواو[195] ، لوقوعها بين ضمتين ، فتلي همزة الوصل ما بعد الهمزة متحركاً فتسقط ، ويقع الابتداء بما غُيِّرَ[196] الفعل ، نحو الخاء من خُذْ والكاف من كُلْ[197] .

فان وَلِيَها حرفُ عطف رجعتِ الهمزة التي هي فاء الفعل المحذوف متى كان حرف العطف واواً [أو][198] فاءً ، لشدة اتصال الفاء والواو في العطف بما بعدهما[199] لَمَّا لم يمكن الوقوف عليهما والابتداء بما بعدهما[200] ، واذا كان كذلك منعتا من تقدير همزة الوصل [و][201] عادت همزة لام الفعل . ولا يثبتونها مع ثُمَّ ، لجواز الوقوف على ثُمَّ من قبل[202]

على حرفين . وهذا الاختيار والقياس اللازم ، لأن الفاء والواو تتصلان بالفعل كأنهما منه ، ولا يمكن السكوت عليهما ، وثُمَّ منفصلة من الفعل ، وقد يمكن الوقوف عليها(٢٠٣) فيقدَّر الابتداء بعدها ، ومنهم مَن يُجري ثُمَّ مجرى الفاء والواو ، فيحذف معها(٢٠٤) ، والاختيار ما أخبرتك(٢٠٥) .

ومثل هذا [أوش](٢٠٦) فلان عن كذا ، أيجل(٢٠٧) يا رجل ويا غلام ، أيسَنْ(٢٠٨) يا رجل من الوسن وهو النوم ، كل هذا اذا دخل عليه الواو والفاء كُتِبَ بالحذف ، وكذلك ما أشبهه(٢٠٩) .

فان دخلت عليه ثُمَّ كُتِبَ على الأصل ، كقولك : ادخل ثم أيجل(٢١٠) ، وفي الكتاب العزيز (فَلْيُؤَدِّ الذي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ)(٢١١) بواو بعد ألف(٢١٢) ، وهو الأصل والقياس ، فان قلت : فَأْتَمِنْ ، وَأْتَمِنْ ، كُتِبَ بالحذف ، وان قلت : ثُمَّ اُوْتُمِنَ ، كُتِبَ على الأصل بألف بعدها واو ، والعلة هي ما أخبرتك بـه من أن الفاء والـواو متصلان بالفعل ، ولا يمكن السكوت عليهما ، وثُمَّ حرف ثابت بنفسه يمكن الوقوف عليه ، فيصير ما بعده في تقدير المبتدأ به(٢١٣) .

وان أمرت بفعل معتل الفاء واللام ، وفاؤه واو ولامه ياء ، نحو وَشَى وَوَلِيَ ووفى ووعى وما أشبه ذلك فانه يلزم في القياس أن يكون على حرف واحد ، كقولك : شِ ثَوْبَكَ ، ولِ عَمَلَكَ ، وفِ بِعَهْدِكَ ، وما أشبه ذلك ، تَسْقُطُ الـواوُ كما تسقط من وَعَـدَ يعِدُ اذا أمرتَ فقلت : عِدْ وتسقط الـلام كما تسقط من اَقْضِ وارْمِ ، فـاذا أمـرت / ٢٥٥ ظ / بقي الفعل على حرف واحد . وأجمع الناس كلهم أن يصلوه بهاء ، لأنه لا تكون كلمة منفصلة على أقل من حرفين ، حرف يُبْتَدَأُ به وحرف يوقف عليه ، فتكتب شِهْ يا رجل ، عِهْ كلامك ، لِهْ عملك ، فِهْ بوعدك ، كل هذا بالهاء لا اختلاف فيه لما أخبرتك به(٢١٤) .

وان اتصل به فاء العطف أو واوه كنت مخيَّراً في إثبات الهاء وحذفها ، والاختيار عند أكثر النحويين إثباتها(٢١٥) .
وان اتصل بها مضمر كان الوجه حذفها .

بابٌ من الهجاء

تكتب عَمَّ تسأل(٢١٦) ؟ وفيمَ(٢١٧) جئتَ ؟ ولِمَ خرجتَ ؟ فان كان خبراً كُتِبَ بألف ، كقـولك : رغبت فيـما عندك ، وسألته عَمَّا سألته عنه ، وخرجت لِمَا تعلم(٢١٨) ، كل ذلك بألف في الخط واللفظ(٢١٩) .

وتكتب (انما) اذا كانت حرفاً موصولة ، لأنها أخت كأن و (ما) فيها زائدة ، كقولك : إنما زيد قائم ، وإنما عبدالله قائم ، ومثل ذلك قوله تعالى : (إنما أنا لكم نذير مبين)(٢٢٠) و (إنما الله إله واحد)(٢٢١) وكذلك ما أشبهه .
فاذا كانت (ما) اسماً كُتِبَتْ منفصلة [كقولك](٢٢٢) : إنَّ ما عندك خير مما عندي ، وإنَّ ما قصدتَ له صلاح لك .
وتعتبرها بوضع (الذي) في موضع (ما) فتراها تحسن فيه لأنها في معناها(٢٢٣) .

وتكتب (فيما) موصولة ، تصل في بما ، كقولك(٢٢٤) : الاختيار .

وتكتب (عَمَّا) موصـولة ، تصـل عن بما ، وكـذلك (مِمَّـا) . فأمـا (عَنْ ومَنْ) فـالاختيـار أن يكـونـا مفصولين(٢٢٥) .

وتكتب (كلما) اذا كانت حرفاً موصولة ، كقولك : كلما رأيتَ زيداً فأكرمه ، وكلما جاءك عمرو فأحسن اليه ، معناه أيَّ وقت وأيَّ زمان جاءك . فإن زالت عن هذا الموضع كتبت مفصولة ، كقولك : كل ما كان منك شكرتك عليه ، وكل ما تفعله تُثَابُ عليه ، فيكون هذا بتأويل الذي ، فتكتبه مفصولاً(٢٢٦) .

بابٌ

يكتب أكثر الناس الصلوة والزكوة والحيوة بالواو اتباعاً لخط المصحف[٢٢٧] والعادةِ[٢٢٨] الجارية في ذلك ، وانما كُتِبَ في المصحف بالواو على ما ذكره[٢٢٩] على لغة من قال من العرب الصلاة بالتفخيم .

قال أبو القاسم : والذي عندي أنها تُكْتَبُ بالواو على الأصل ، لأن الألف فيها منقلبة من واو ، ولم يتفق في المصحف مثلُ هذا كثيراً[٢٣٠] ، ولم يتردد كتردد هذه الحروف ، فكتبوها على الأصل اتباعاً للغة ، إلا أن أكثر العرب على غير تلك اللغة ، واتباع الأكثر كان أولى .

وبعض الكتاب يكتب الصلاة والزكاة والحياة بالألف ، كما يكتب سائر المقصور من ذوات الواو بالألف . وأما غير هذه الأحرف فالاجماع على كتابتها بالألف ، نحو الفلاة[٢٣١] والقطاة ، وما أشبه ذلك من ذوات الواو .

فاذا أضفتَ الصلاة والزكاة والحياة الى مَكْنِيٍّ كتبتها بالألف لا غير ، / ٢٥٦ و / نحو حياتك وحياتي وزكاتك وزكاتي وصلاتك وصلاتي ، وما أشبه ذلك[٢٣٢] .

وتكتب كذا وكذا بالألف لا غير ، لأنها (ذا) دخلت عليها الكاف الزائدة[٢٣٣] .

وكل شيء من الأسماء المبهمة وحروف المعاني فما حَسُنَتْ فيه الإمالة فاكتُبه بالياء ، نحو متى وأنّى ، وما امتنع من الإمالة فاكتبه بالألف لا غير[٢٣٤] .

تَمَّ كتابُ الخط

بحمد الله تعالى [ومَنّه][٢٣٥] على يد عبدالله الفقير الى نعمته ولطفه محمد بن أحمد بن ابراهيم القدسي الشافعي . اللهم صَلِّ على محمد وعلى آل محمد ، واغفر له ولوالديه وللمسلمين أجمعين ، والطف به وانفعه بالعلم واجعله من خيار أهله .

الحمد لله رب العالمين ، حسبنا الله ونعم الوكيل .

نجز في عشية السبت ثاني عشر شهر ربيع الآخر سنة ٧٠٧[٢٣٦] .

هوامش النص

(١) من الآية ١٤٤ من سورة طه . (٢) لم يرد في الكتاب شيء عن موضوع (التاريخ والعدد) ، فإما أن يكون المؤلف ذكرهما في المقدمة ثم سها عنها ، وإما أن تكون النسخة المخطوطة التي اعتمدنا عليها في إخراج الكتاب ناقصة . (٣) الكلمة غير واضحة في الأصل ، وقد قال المؤلف في كتابه الجمل (ص ٢٧٤) : « والعرب كذلك يفعلون ، يحذفون بعض الكلمة اختصاراً وإيجازاً » . (٤) ابن السراج : كتاب الخط ، تح : د. عبدالحسين محمد ، مجلة المورد ، م ٥ / ع ٣ / س ١٩٧٦ م / ص ١٢٥ . وابن درستويه : كتاب الكتّاب ، تح : د. ابراهيم السامرائي و د. عبدالحسين الفتلي ، الكويت ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م ، ص ٨٦ . وتشير بعض الدراسات المعاصرة الى أن من خصائص الكتابة النبطية التي تحدرت عنها الكتابة العربية - في الرأي الراجح - إلحاق واو زائدة في آخر أسماء الأعلام ، ومن بينها (عمرو) ، فلعل الكتابة العربية ورثت زيادة الواو في (عمرو) من أصلها القديم (ينظر : جواد علي : تاريخ العرب قبل الاسلام ، ج ٧ (القسم اللغوي) ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٥٧ م ، ٢٩٩/٣ . وكتابي : رسم المصحف ، (دراسة لغوية تاريخية) ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ، ص ٧٤) . (٥) قال ابن درستويه (كتاب الكتاب ص ٨٤) : « أجمع النحويون على أنها للفرق بينها وبين منه » . (٦) ما بين القوسين المعقوفين مكتوب في هامش الأصل . (٧) هو ابن قتيبة والأخفش (ينظر : ابن قتيبة : أدب الكاتب ، تح : محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط ٣ ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م ، ص ١٨٩ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٥ ، والصولي : أدب الكتاب ، تح : محمد بهجة الأثري ، المطبعة السلفية ، القاهرة ١٣٤١ هـ ، ص ٢٤٦ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢٣٨/٢) . (٨) زيادة ليست في الأصل يقتضيها السياق .

(٩) ينظر : ابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٥ . والكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة ، أحد القراء السبعة المشهورين ، وهو لغوي ونحوي كبير ، له مؤلفات ، نشأ في الكوفة ، ونزل بغداد ، وتوفي في قرية من قرى الري سنة ١٨٠ هـ على الأرجح (تنظر مصادر ترجمته في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٨٤/٧) . (١٠) رجل عُلَبِطٌ وعلابط : ضخم عظيم ، وقيل كل غليظ علبط ، قال ابن منظور : « وكل ذلك محذوف من فُعَالِل ، وليس بأصل ، لأنه لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة » ، (لسان العرب ، طبعة بولاق ، ٢٤٠/٩ علبط ، وينظر : سيبويه : الكتاب ، تح : محمد عبدالسلام هارون ، القاهرة ، ٢٨٩/٤) . (١١) العكمش : القطيع الضخم من الابل ، ويقال أيضاً : العكمس والعكامس بالسين ، وهو أشهر (ينظر : ابن منظور : لسان العرب ٢٣/٨ عكمس و ٢١٠/٨ عكمش) . (١٢) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ، نحوي ولغوي كبير ، وهو شيخ سيبويه ، وصاحب معجم العين ، وله مؤلفات اخرى ، والمشهور أنه توفي سنة ١٧٠ هـ (تنظر مصادر ترجمته في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١٢٢/٣) . وينظر رأيه في زيادة الألف بعد الواو عند : سيبويه : الكتاب ١٧٦/٤ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٥ ، والصولي : أدب الكتاب ص ٢٤٦ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص٨٤ . (١٣) في الأصل : الصفة ، وهو تحريف . (١٤) في الأصل : الحرف ، وهو تحريف . (١٥) زيادة دل عليها ما ورد في المصادر المذكورة في نهاية هامش (١٢) السابق . (١٦) أما في زماننا فان المستعمل عدم زيادة الألف إلا بعد واو الضمير ، وذلك في الفعل الماضي كتبوا ، والأمر نحو اكتبوا ، والمضارع المحذوف النون نحو لن يكتبوا ولم يكتبوا (ينظر : نصر الهوريني : المطالع النصرية للمطابع المصرية في الاصول الخطية ، ط ٢ ، بولاق ١٣٠٢ هـ ، ص ١٥٠ . وعبدالسلام محمد هارون : قواعد الاملاء ، ط ٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م ، ص ٣٥ . (١٧) في الأصل (بعد) بالباء ، والمناسب (نعد) بالنون (ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ادارة الطباعة المنيرية ، بمصر ، ٥٩/١٠) . (١٨) هو المؤلف ؛ ويتكرر ذلك كثيراً في الكتاب . (١٩) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢٠١ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٧ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٨٧ . (٢٠) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢٠١ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٧ ، والصولي : أدب الكتاب ص ٢٥١ . (٢١) في الأصل : الصفة ، وهو تحريف . (٢٢) في الأصل : نحو . (٢٣) ابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٩ . (٢٤) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ١٩٢ . (٢٥) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ١٨٤ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٧٧ . (٢٦) أشار السيوطي الى رأي الكسائي في كتابه همع الهوامع ٢٣٦/٢ .

(٢٧) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ١٨٤ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٧٦ . (٢٨) جرير بن عطية الخطفي ، من أشهر شعراء العصر الأموي ، توفي سنة ١١٠ هـ (ينظر : ابن قتيبة : الشعر والشعراء ، تح : احمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٥٨م ، ٤٦٤/١ ، والزركلي : الأعلام ١١٩/٢) . (٢٩) استشهد به سيبويه مرتين في الكتاب (٥٣/١ و ٢٠٥/٢) ، وهو في ديوان جرير ص ٢٨٥ : (لا يوقعنكم) بدل (لا يلقينكم) . (٣٠) سيبويه : عمرو بن عثمان أبو بشر البصري ، وسيبويه لقب له ، كان من أكبر نحاة العربية ، وله (الكتاب) في النحو ، وكان قد أخذ النحو عن الخليل بن أحمد ، وتوفي سنة ١٨٠ هـ على خلاف (تنظر مصادر ترجمته في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١٠/٨) . (٣١) في الأصل : التابعة . (٣٢) سيبويه : الكتاب ٢٠٣/٢ . (٣٣) سورة التوبة آية ٣٠ . (٣٤) قرأ عاصم والكسائي بالتنوين ، وقرأ الباقون من القراء السبعة ، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة وابن عامر ، بترك التنوين (ينظر : ابن مجاهد : كتاب السبعة ، تح : د. شوقي ضيف ، ط دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ ، ص٣١٣ . والداني : التيسير في القراءات السبع ، تح : اوتو برتزل : استانبول ، ١٩٣٠ م ، ص١١٨) .

(٣٥) الرجز للأغلب العجلي ، استشهد به سيبويه (الكتاب ٥٠٥/٣) وابن درستويه (كتاب الكتاب ص ٧٧) والشاهد فيه تنوين (قيس) مع أنها موصوفة بكلمة (ابن) . (٣٦) هو همام بن غالب ، والفرزدق لقب له ، كان أحد شعراء العربية المشهورين في زمن الدولة الاموية ، وتوفي سنة ١١٠ هـ (ينظر : ابن قتيبة الشعر والشعراء ٤٧١/١ ، والزركلي : الأعلام ٩٣/٨) . (٣٧) ديوان الفرزدق ، جمع عبدالله اسماعيل الصاوي ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م ، ٣٨٢/١ ، والبيت في مدح أبي عمرو بن العلاء ، واستشهد به سيبويه في الكتاب ٥٠٦/٣ و ٦٣/٤ . (٣٨) السيوطي : همع الهوامع ٢٣٦/٢ . (٣٩) زيادة يقتضيها السياق . (٤٠) في الأصل (لفظ) ، ولعله محرف عن (الخط) . (٤١) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ١٨٥ ، والصولي : أدب الكتاب ص٢٤٣ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢٣٦/٢ . (٤٢) كذا في الأصل ولعله : يُدَل . (٤٣) الزجاجي : الجمل ص ٢٧٠ ، وابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢٠٣ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٣ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٤٤ . (٤٤) الزجاجي : الجمل ص ٢٧٠ ، والوشاء : الممدود والمقصور ، تح : د. رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ، ص ٤١ . (٤٥) الكلمة غير منقوطة في الأصل . (٤٦) في الأصل (للهمز) ولعله سهو من الناسخ . (٤٧) ابن قتيبة : أدب الكاتب

ص ٢٠٥ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ، ص ٤٤ . (٤٨) (تميا يا) الكلمتان غير منقوطتين في الأصل . (٤٩) استثنوا من ذلك (يحيى اسم رجل بعينه ، قال ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٢٠٥) : « وأحسبهم اتبعوا فيه رسم المصحف » . وذكر بعضهم أن (رَيَّى) اسم علم تكتب بالياء أيضاً (ينظر : ابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ، تح : خالد عبدالكريم ، ط الكويت ، ١٩٧٧ م ، ٢/٤٤٤ . والاستراباذي : شرح شافية ابن الحاجب ، تح : محمد الزفزاف وآخرين ، مطبعة حجازي بالقاهرة ، ٣/٣٣٢) . (٥٠) ينظر : الوشاء : الممدود والمقصور ص ٣٩ . (٥١) قال الوشاء (الممدود والمقصور ص ٤٠) : « فاذا أشكل عليك الفعل فلم تدر أمن ذوات الواو هو أم من ذوات الياء فاكتبه بالألف » ، (وينظر : الزجاجي : الجمل ص ٢٧٠ ، وابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٤٨ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢/٢٤٣) . (٥٢) لعله محمد بن يزيد المبرد ، نحوي مشهور ، له (المقتضب) في النحو ، و (الكامل) في الأدب ، وغيرهما ، وقد أخذ عنه عدد من شيوخ المؤلف ، توفي ببغداد سنة ٢٨٥ هـ (تنظر مصادر ترجمته في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ١٢/١١٤) . (٥٣) كذا في الأصل ، ولعله : كتب فيه . (٥٤) الرجا : جانب البئر (الزجاجي : الجمل ص ٢٨٦ ، وينظر : ابن منظور : لسان العرب ١٩/٢٤ رجا) . (٥٥) في الأصل (أرطا ومعزا) . والأرطى شجر ينبت بالرمل واحدته أرطاة ، والألف في الكلمتين للالحاق لا للتأنيث (ينظر : ابن منظور : لسان العرب ٧/٢٧٧ معز ، و ٩/١٢٢ أرطا) . (٥٦) ما بين المعقوفين مطموس في الأصل . (٥٧) الكلمة غير منقوطة في الأصل . (٥٨) أصل هذا التعليل لسيبويه في الكتاب ٣/٥٣٦ ، ونقله ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٤٤ ، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ، تح : د. صاحب ابو جناح ، بغداد ، ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ، ٢/٣٦٠ . (٥٩) الكلمة غير واضحة في الأصل . (٦٠) كما فعل سيبويه (ينظر : الكتاب ٣/٣٨٦ و ٥٣٦) . (٦١) قلت : قد سماه المتأخرون من النحاة منقوصاً (ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح : محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط ٢٠ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م ، ١/٨١) وهو الذي استقر في الاستعمال في زماننا . (٦٢) رجع ابن عصفور هذا التعليل في شرح الجمل (٢/٣٦٠) ، وكان علي بن سليمان قد جمع بين التعليلين في قوله (كشف المشكل في النحو ، تح : د. هادي عطية مطر ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ، ٢/٢٢٩) : « وقيل له مقصور لأنه قصر عن المد والاعراب ، أي حبس » . (٦٣) زيادة ليست في الأصل . (٦٤) المنا : معيار قديم يوزن به أو يكال ، والرجا : جانب البئر . (٦٥) مكني : ضمير . (٦٦) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢٠٦ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٤ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٤٢ ، وابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٤٦ . (٦٧) الكسوة بكسر الكاف وضمها : اللباس ، والجمع كُسا (ابن منظور : لسان العرب ٢٠/٨٧ كسا) . والرشوة ، مثلثة الراء : الجُعْل ، وهو ما يُعطى لقضاء حاجة ، والجمع رشاً بضم الراء وكسرها (لسان العرب ١٩/٣٧ رشا) . واللهوة ، بضم اللام وفتحها : ما يُلقى في فم الرحا من الحبوب للطحن ، واللهوة أيضاً العطية ، والجمع لُهاً (لسان العرب ٢٠/١٢٨ لها) . (٦٨) ينظر : ابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٤ . (٦٩) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢٠٥ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٤٤ . (٧٠) سيبويه : الكتاب ٣/٥٣٩ ، وابن درستويه ، كتاب الكتاب ص ٣٥ . (٧١) أكثر العلماء يجعلون الممدود على أربعة أضرب ، وهي أن تكون همزته المتطرفةأصلية ، أو منقلبة ، أو زائدة للالحاق ، أو زائدة للتأنيث (ينظر : ابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٣٨ ، وابن عقيل : شرح ألفية ابن مالك ٤/١٠٧ ، وقد جعل الزجاجي الممدود الذي همزته منقلبة على ضربين : منقلبة عن ياء ، ومنقلبة عن واو ، وبذلك يصير الممدود عنده خمسة أضرب ، والخلاف شكلي ، ونتيجته واحدة . (وينظر أيضاً : ابن برهان العكبري : شرح اللمع ، تح : د. فائز فارس ، ط الكويت ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ، ٢/٧٠١) . (٧٢) كذا في الأصل ، وقد قال سيبويه (الكتاب ٤/٣٨٣) : « واذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلت وقلبت ألفاً . . . وذلك قولك رمى » . (٧٣) سيبويه : الكتاب ٤/٣٨٥ . (٧٤) في الأصل (عَلياء) وهو تصحيف . (٧٥) العلباء : عصب العنق (لسان العرب ٢/١١٨ علب) . والحرباء : دويبة على شكل سامِّ أبرصَ (لسان العرب ١/٢٩٨ حرب) . والقوباء : بفتح الواو وقد تسكن : داء يظهر في الجلد (لسان العرب ٢/١٨٦ قوب) . (٧٦) طمس في الأصل ولعل في مكانه (أو فتح و) . (٧٧) في الأصل (عليت) . (٧٨) قُرّاء : جمع قارىء ، وتُنّاء : جمع تانىء (لسان العرب ١/١٢٤ قرأ و ١/٣٢ تنأ) . (٧٩) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل . (٨٠) رسمت في الأصل هكذا : (كساا . . . عطاا) . (٨١) استقر الأمر في زماننا على كتابة هذه الهمزة مفردة بعد الألف (ينظر : نصر الهوريني : المطالع النصرية ص ٨٤ ، وعبدالسلام هارون : قواعد الاملاء ص ١٢) . (٨٢) سورة ص آية ٣٩ . (٨٣) رسمت في الأصل هكذا (كساك) . (٨٤) جزؤك : في الرفع ، وجزئك : في الجر . (٨٥) في الأصل (كساآن ورداآن) . (٨٦) ينظر في أحكام الممدود في الخط : ابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٣٥ - ٣٩ ، وابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٣٨ - ٤٤٣ . (٨٧) زيادة يقتضيها المقام . فقد قال المؤلف في كتابه الجمل

(ص ٢٧١) : « وكل اسم في آخره ياء قبلها كسرة فاكتبه اذا كان مفرداً في حال الرفع والخفض بغير ياء » ، (وينظر : ابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٩ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٧٥) . (٨٨) الكلمة غير منقوطة في الأصل ، والمازني هو أبو عثمان بكر بن محمد ، من نحاة البصرة المشهورين توفي بالبصرة سنة ٢٤٨ هـ (على خلاف) (تنظر مصادر ترجمته في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٧١/٣) . وذكر ابن السراج (كتاب الخط ص ١٢٩) أن المبرد ، وهو من تلامذة المازني ، كان يجيز إثبات الياء في المواضع المذكورة . (٨٩) ينظر : سيبويه : الكتاب ٣٠٨/٣ و ١٨٣/٤ . (٩٠) كلمة غير واضحة في الأصل . (٩١) الزجاجي : الجمل ص ٢٧٢ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٩ . (٩٢) كلمة غير واضحة في الأصل . (٩٣) ينظر : سيبويه : الكتاب ١٨٣/٤ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٠٩ . (٩٤) ابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٤٣ ، وابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ٤٤٧/٢ . (٩٥) كذا في الأصل المخطوط ، ويبدو أن تحريفاً قد وقع هنا ، وأن صواب العبارة هو : (باب الهمز وأحكامه في الخط) والله تعالى أعلم . (٩٦) ابن السراج : كتاب الخط ص ١١٧ و ١١٩ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٢٤ . وابن جني : سر صناعة الاعراب ، ط ١ ، تح : مصطفى السقا وآخرين ، الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م ، ٤٦/١ . والداني : المقنع في معرفة مرسوم مصاحف اهل الامصار ، تح : محمد احمد دهمان ، دمشق ، ١٩٤٠ م ، ص ٦٠ . (٩٧) غير واضحة في الأصل . (٩٨) غير واضحة في الأصل . (٩٩) في الأصل (وهي / ٢٧٣ و / وهي صورة) . (١٠٠) هو أبو زكريا يحيى بن زياد ، من كبار علماء الكوفة في اللغة والنحو ، وأقام في بغداد ، وله كتب كثيرة أشهرها اليوم (معاني القرآن) ، وهو مطبوع في ثلاثة أجزاء ، توفي سنة ٢٠٧ هـ (ينظر : عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين ١٩٨/١٤) . (١٠١) عبدالله بن مسعود الهذلي ، صحابي جليل ، أقام في الكوفة سنوات يقرىء أهلها القرآن ويعلمهم الفقه ، وتوفي في المدينة سنة ٣٢ هـ ، رضي الله عنه (الزركلي : الاعلام ١٣٧/٤) . (١٠٢) الفراء : معاني القرآن ، تح : محمد علي النجار وآخرين ، القاهرة ، ١٩٥٥ - ١٩٧٢ م ، ١٣٤/٢ و ٢٢٠ ، و ١٣٦/٣ . (١٠٣) زيادة يقتضيها السياق . (١٠٤) الكلمة ليست منقوطة في الأصل . (١٠٥) طمس مقدار ثلاث كلمات . (١٠٦) ينظر : ابن جني : سر صناعة الاعراب ٤٦/١ ، وابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ٤٤٩/٢ . (١٠٧) يريد المؤلف بقوله : (لم تثبت لها صورة في الخط) أنها لا ترسم على ألف أو ياء أو واو ، انما تكتب مفردة على السطر (ينظر : ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢١٢ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٨ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ، ص ٣٣ ، وعبدالسلام محمد هارون : قواعد الاملاء ص ١٢) . (١٠٨) اذا كانت الهمزة آخراً وتحرك ما قبلها فانها تكتب على صورة الحرف الذي منه حركة ما قبلها ، فتكتب ألفاً في مثل (الخطأ والنبأ) كما ذكر المؤلف ، وتكتب واواً في مثل (التهيؤ والتباطؤ) وياء في مثل (يتكىء ويستهزىء) (ينظر : ابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٣١) . (١٠٩) زيادة ليست في الأصل . (١١٠) الداني : المقنع ص ٤٣ ، وابن وثيق : الجامع ، لما يحتاج اليه من رسم المصحف ، تح : د. غانم قدوري الحمد ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م ، ص ٧٢ . (١١١) ابن السراج : كتاب الخط ص ١١٩ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٢٨ . (١١٢) هو محمد بن يزيد ، سبقت ترجمته في هامش (٥٢) . (١١٣) ذكر ابن السراج في كتاب الخط (ص ١١٩) ما ذهب اليه المبرد . (١١٤) غير واضحة في الأصل . (١١٥) غير واضحة في الأصل . (١١٦) في الأصل (كان) ، لكن مجيء (مجمعون) بعدها رجح لدي قراءة (كأن) . (١١٧) غير واضحة في الأصل . (١١٨) في الأصل (جوبة) ، ولم أجد في المعجم (جوبة) ووجدت فيه (الجُؤْب) وهو درع تلبسه المرأة (لسان العرب ٢٤١/١ جأب) . وترد في كتب الهجاء العربي كلمة (جُؤنة) في مثل هذا الموضع (ينظر : ابن قتيبة : ادب الكاتب ص ٢١٠) والجؤنة : سلة مستديرة مغشاة أدماً ، يجعل فيها الطيب والثياب ، والجمع جُؤَن (لسان العرب ٢٣٥/١٦ جأن و ٢٥٧/١٦ جون) . (١١٩) ابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٣١ ، وابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ٤٥١/٢ . (١٢٠) كلمة مطموسة في الأصل ، ويمكن أن يمثل بـ (رؤوس وشؤون) . (١٢١) ما بين القوسين المعقوفين زيادة لازمة لاتمام المعنى ، ويدل عليها ما ورد في كتب الهجاء العربي (ينظر : ابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ٤٥٢/٢ ، ونصر الهوريني : المطالع النصرية ص ٧١ - ٧٢) . (١٢٢) الكتاب ٥٤١/٣ - ٥٤٢ . (١٢٣) غير منقوطة في الأصل . (١٢٤) غير منقوطة في الأصل ، ويمكن أن تقرأ : ميرة اليوم ، والميرة : جلب الطعام (لسان العرب ٣٩/٧ مير) . (١٢٥) اللُّؤَم : جمع اللأمة وهي الدرع (لسان العرب ٤/١٦ لأم) والجُؤَن : جمع جؤنة ، وهي سلة مستديرة مغشاة أدماً (ينظر هامش رقم ١١٨) . (١٢٦) كذا رسمت الهمزة بالياء في الأصل المخطوط ، وسياق الكلام يقتضي كتبها بالواو (يستهزؤون) على مذهب أهل البصرة . (١٢٧) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البصري ، نحوي لغوي مشهور ، طبع له كتاب (معاني القرآن) ، توفي سنة ٢١٥ هـ (ينظر : عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين ٢٣١/٤) . (١٢٨) أشار المؤلف الى ذلك في كتابه الجمل (ص ٢٨١) وينظر : ابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٠ - ١٢١ . (١٢٩) ينظر : الداني : المقنع ص ٦١ ، وابن وثيق : الجامع ص ٧٤ . (١٣٠) قال الرضي (شرح الشافية ٣٢١/٣) : « وأما الاثنان الباقيان نحو سُئِلَ ويقرئُك فعلى مذهب بحرف حركته ، وعلى مذهب الأخفش بحرف حركة

ما قبله ، كل ذلك بناء على التخفيف » وينظر : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي ٢/٣٥٨ ، والسيوطي : همع الهوامع ٢/٢٣٤ . (١٣٠ب) في الأصل المخطوط : طرفاً . (١٣١) ينظر : ابن جني : سر صناعة الاعراب ١/٤٨ - ٤٩ . (١٣٢) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصـل .

(١٣٣) كذا في الأصل ، والمناسب للسياق (وواواً) . (١٣٤) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل . (١٣٥) عقد المؤلف باباً قصيراً بالعنوان نفسه في كتابه الجمل (ص ٢٩٧) ذكر فيه ستاً وعشرين مادة مهموزة ، وقال في آخره (ص ٢٩٨) : « وقد ذكرت عامتها في كتاب الهجاء » ، وهو يشير الى هذا الباب من كتاب الخط ، فيما يظهر لي . (١٣٦) الاستبراء أن يشتري الرجل جارية - كان ذلك فيما مضى من الزمان - فلا يطؤها حتى تحيض عنده حيضة ثم تطهر ، ومعناه طلب براءتها من الحمل ، (لسان العرب ١/٢٥ برأ) . (١٣٧) الكلمة غير منقوطة في الأصل ، والفعل يقال فيه هَزَأ وهَزِىء (لسان العرب ١/١٧٨ هزأ) . (١٣٨) ضبطت الكلمة في الأصل بسكون التاء . (١٣٩) جاء في لسان العرب (١/٨٠ رفأ) : « رفأ الثوب مهموز يرفؤه رَفْأً لأمَ خَرْقَهُ وضَمَّ بعضه الى بعض ... وربما لم يهمز » . (١٤٠) جاء في لسان العرب (١/٨٤ زنأ) : زنأ في الجبل ... صَعِدَ فيه » وجاء فيه (٤/٢٣٨ صعد) : « صَعِدَ المكان وفيه صعوداً وأصعد وصعَّد ارتقى » . (١٤١) فَتَـأْتُ وفَتِئْتُ : لغتان (لسان العرب ١/١١٤ فتأ) . (١٤٢) في الأصل : الحمر ، وفي لسان العرب (١/٨٦ سبأ) : « وسبأ الخمر » . (١٤٣) في الأصل (أسباوها) وقد تكرر مثل هذا الرسم للهمزة ، وهو مذهب قديم ، والهمزة المتطرفة اذا اتصل بها ضمير تأخذ في الرسم حكم المتوسطة وبعضهم يبقي لها حكم المتطرفة ، فهذه الكلمة ترسم هكذا (أسبأُها) أو (أسبؤها) أو (أسباوها) وهذا مذهب قديم متروك (ينظر : ابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٠ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٣٢) . (١٤٤) في لسان العرب (١/٧٧ رثأ) : « رثأت الرجل مدحته بعد موته لغة في رثيته ... وأصله غير مهموز » . (١٤٥) رزأ فلان فلاناً إذا بَرَّه (لسان العرب ١/٧٩ رزأ) . (١٤٦) أرفأت السفينة اذا قربتها من الشط ، وبعضهم يقول : أرفيت بالياء ، والأصل الهمز (لسان العرب ١/٨٠ رفأ) . (١٤٧) النسيئة : الدين المؤخر (لسان العرب ١/١٦٢ نسأ) . (١٤٨) في لسان العرب (١/١٦٣ نسأ) : « نسأتها » . (١٤٩) كلمة غير منقوطة لم أتمكن من قراءتها . (١٥٠) روّأ في الأمر : نظر فيه وتعقّبه ولم يعجل بجواب (لسان العرب ١/٨٣ روأ) . (١٥١) كذا في الأصل ، والمناسب (مهموزة) . (١٥٢) ينظر لسان العرب ١/١٦٣ نسأ . (١٥٣) ينظر (باب ما تركت العرب همزة وأصله الهمز) في المخصص لابن سيده ١٤/٧ ، وكذلك لسان العرب ١/٢٢ برأ . (١٥٤) قال ابن منظور (لسان العرب ١/٥٧ خذأ) : « وترك الهمز فيه لغة » . (١٥٥) طأطأ رأسه : طامنه ، والشيء : خفضه (لسان العرب ١/١٠٨ طأطأ) . (١٥٦) أوطأه العشوة : أركبه على غير هدى (لسان العرب ١/١٩٢ وطأ) . (١٥٧) المواطئة : الموافقة (لسان العرب ١/١٩٥ وطأ) . (١٥٨) في الأصل (تواطىء) . (١٥٩) ينظر : لسان العرب ١/٢٢ - ٢٣ برأ . (١٦٠) الكلمة غير منقوطة في الأصل ، وفي لسان العرب (١/١١٣ عبأ) : « وعَبَأ الطِّيبَ والأمرَ يعبؤه عَبْأً صنعه وخلطه » ، ولعل الكلمة مُصَحَّفَة . (١٦١) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل ، وينظر : الخليل : العين ، تح : د. المخزومي و د. السامرائي ، بغداد ، ١٩٧١ م ، ٢/٢٦٣ . (١٦٢) نكأ القرحة : قشرها قبل أن تبرأ فنديت (لسان العرب ١/١٦٨ نكأ) . (١٦٣) تلكأ عليه : اعتل وأبطأ (لسان العرب ١/١٤٨ لكأ) . (١٦٤) كلمة غير واضحة في الأصل ، وفي لسان العرب (١/١٥٣ ملأ) : « تملأت من الطعام » . (١٦٥) في الأصل : بؤت ، وهو تصحيف ، جاء في لسان العرب (١/١٦٩ نوأ) : « ناء بالحمل ، اذا نهض به مثقلاً » . (١٦٦) في الأصل : تأم ، وهو تصحيف ، جاء في لسان العرب (١٥/٤٤ نأم) : « نأم الأسد ... وهو دون الزئير » . (١٦٧) القاف غير منقوطة في الأصل ، وفي لسان العرب (١/١٢٨ قضأ) : « وأقضأ الرجلَ : أطعمه » . (١٦٨) الكلمة غير منقوطة في الأصل ، وفي لسان العرب (١/٦٥ درأ) : اندرأ : خرج مفاجأة . (١٦٩) الكلمة غير واضحة في الأصل . (١٧٠) وثَأَتْ يدُ الرجل وَثْأً ، ووَثِئَت ، ووُثِئَت على صيغة ما لم يُسَمَّ فاعله ، والوَثْءُ : الضرب حتى يرهَصَ الجلدُ واللحم ويصل الضرب الى العظم من غير أن ينكسر . (لسان العرب ١/١٨٥ وثأ) . (١٧١) النون غير منقوطة في الأصل ، والمناسب للسياق : أنضجته . (١٧٢) المَلَّة : الرماد الحار والجمر ، ومللت الخبزة في الملة اذا عملتها في الملة ، (لسان العرب ١٤/١٥٢ ملل) . (١٧٣) قال ابن جني (مختصر القوافي ، تح : د. رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ص ٣٠) : « فأما الإكفاء فهو اختلاف الرَّوِيّ وذلك اذا كانت الحروف متقاربة المخارج » وقال (ص ٣١) : « الاقواء هو رفع قافية وجر اخرى في شعر واحد » . ونقل ابن منظور في لسان العرب (١/١٣٧ كفأ) أن من العلماء من يجعل الاكفاء بمعنى الاقواء . (١٧٤) أي أرفعه عنه (لسان العرب ١/٧٦ ربأ) . (١٧٥) لسان العرب ١/٧٥ ربأ . (١٧٦) الوضوء بضم الواو : المصدر ، وبفتحها : الماء الذي يتوضأ به (لسان العرب ١/١٨٩ وضأ) . (١٧٧) الوضاءة : الحُسْن (لسان العرب ١/١٩٠ وضأ) . (١٧٨) في الأصل : تأتأ ، وهو تصحيف (ينظر : لسان العرب

١٥٦/١ نأنأ) . (١٧٩) زيادة لازمة يدل عليها ما ورد في لسان العرب (١٥٦/١ نأنأ) . (١٨٠) في الأصل : رفنت ، وهو تصحيف (ينظر : لسان العرب ٥٩/١٧ زقن) . (١٨١) الرأفة : الرحمة (لسان العرب ١١/١١ رأف) . (١٨٢) في الأصل : أربأت ، وهو تصحيف يدل عليه ما ورد في كتاب الجمل للمؤلف (ص ٢٩٧) : « وأردأت الرجل : أي أعنته » . (وينظر : لسان العرب ٧٨/١ ردأ) . (١٨٣) ينظر : السيرافي : شرح كتاب سيبويه ، تح : د. رمضان عبدالتواب وآخرين ، القاهرة ، ١٩٨٦ م ، ٩٠/١ ، والعكبري : شرح اللمع ٣٣٥/٢ . والسيوطي : همع الهوامع ١٥/١ . (١٨٤) ينظر : ابن السراج : الاصول ٤٨/١ و ١٦٤/٢ ، وابن عقيل : شرح ألفية ابن مالك ٨٥/١ . (١٨٥) في الاصل : واسمع ولا تسمع ، وهو تحريف ظاهر ، لأن الكلام عن الأفعال المعتلة الآخر . (١٨٦) سيبويه : الكتاب ١٥٩/٤ ، وابن السراج : الأصول في النحو ، تح : د. عبدالحسين الفتلي ، ط ٢ ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، ٣٨٢/٢ ، وكتاب الخط (له) ص ١١١ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٧٧/٩ . (١٨٧) السيوطي : همع الهوامع ٢١٠/٢ ، ونصر الهوريني : المطالع النصرية ص ١٥٩ . (١٨٨) سورة الأنعام ٩٠ . (١٨٩) كذا في الأصل ، ولعل تمام العبارة : هذه هاء وقف . (١٩٠) ينظر : ابن الأنباري : ايضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، تح : محيي الدين عبدالرحمن رمضان ، دمشق ، ١٩٧٦ م ، ٣٠٣/١ و ٣١١ . (١٩١) سورة البقرة ٢٥٩ . (١٩٢) ينظر : ابن الأنباري : إيضاح الوقف والابتداء ٣٠٦/١ - ٣١٠ . (١٩٣) زيادة يقتضيها السياق . (١٩٤) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل . (١٩٥) في الأصل : وفتحة بعد الواو ، وقد قال الصولي (أدب الكتاب ص ٢٤٨) : « وكل واو وقعت بين ضمتين أو كسرتين تسقط » . (١٩٦) كذا في الأصل . (١٩٧) ينظر : ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢٠٩ وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢١ ، وابن جني : سر صناعة الاعراب ١٢٦/١ . (١٩٨) زيادة ليست في الأصل . (١٩٩) في الأصل : تقدمها ، وهو تحريف . (٢٠٠) في الأصل : تقدمها ، وهو تحريف . (٢٠١) زيادة ليست في الأصل . (٢٠٢) كذا في الأصل ، ولعل تمام العبارة : من قبل أنها على . (٢٠٣) في الأصل : عليها ، وهو تحريف ، لأن الكلام عن (ثم) . (٢٠٤) في الأصل : معها . (٢٠٥) ينظر : ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ١٨٦ . (٢٠٦) كذا في الأصل ، ولم يتضح لي توجيهه ، وفي شرح المفصل لابن يعيش (١١٥/٩) : « أوس الجرح ، والأصل أؤس » ، أي داوِهِ (لسان العرب ٣٦/١٨ أسا) . (٢٠٧) الكلمة غير منقوطة في الأصل . (٢٠٨) الكلمة غير منقوطة في الأصل . (٢٠٩) ينظر : ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ١٨٦ - ١٨٧ ، وابن الدهان : باب من الهجاء ، تح : محمود الدرويش ، مجلة المورد ، م ١٥ ، ع ٤ ، س ١٩٨٦ م ، ص ٣٣١ . (٢١٠) الكلمة غير منقوطة في الأصل . (٢١١) سورة البقرة ٢٨٣ . (٢١٢) ينظر : الداني : المقنع ص ٢٩ ، وابن وثيق : الجامع ص ٧١ . (٢١٣) ينظر : ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ١٨٦ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢١ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٧٧ . (٢١٤) سيبويه : الكتاب ١٤٤/٤ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٧٧/٩ - ٧٨ . (٢١٥) الصولي : أدب الكتاب ص ٢٥٠ . (٢١٦) في الأصل : تسل . (٢١٧) الكلمة غير واضحة في الأصل . (٢١٨) الكلمة غير واضحة في الأصل . (٢١٩) ينظر : ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ١٩٤ ، وابن السراج : كتاب الخط ، ص ١٣١ ، وابن الدهان : باب من الهجاء ص ٣٢٧ . (٢٢٠) سورة العنكبوت ٥٠ ، وفيها (وانما . . .) . (٢٢١) سورة النساء ١٧١ . (٢٢٢) زيادة ليست في الأصل . (٢٢٣) ينظر : ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ١٩٤ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٣٠ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٥١ ، وابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ٤٥٥/٢ . (٢٢٤) كذا في الأصل ، ويترجح لديّ وجود سقط ها هنا . وقد قال ابن درستويه في كتاب الكتاب (ص ٥٢) عن هذا الموضوع : « ولا يجوز أن توصل بغي عندنا كقولك : رغبت في ما عند الله ، لأنها بمعنى الذي ها هنا ، ولكنها توصل بها اذا كانت (ما) بعدها استفهاماً ، وحذفت ألفها من اللفظ . . . وان جاءت (ما) المؤكدة التي لا صلة لها بعد (في) جاز وصلها بها ، فأما من وصلها بها على كل حال فانما شبهها بمن وعن لأنها حرفا جر مثلها ، وهن على حرفين ، وذلك رديء ، والقياس ما قلنا ، لأنه يقع في عن ومن إدغام مع (ما) وليس ذلك في (في) . . . » . (٢٢٥) أي (عن من) ويجوز (عمن) . (٢٢٦) ابن السراج : كتاب الخط ص ١٣٠ ، وابن درستويه : كتاب الكتّاب ص ٥٥ ، والصولي ، أدب الكتّاب ص ٢٥٨ . (٢٢٧) ابن قتيبة : ادب الكاتب ص ٢٠١ ، والداني : المقنع ص ٥٤ ، وابن وثيق : الجامع ص ٥٧ . (٢٢٨) لعله يريد : واتباعاً للعادة الجارية . . . الخ . (٢٢٩) كذا في الأصل ولعله : على ما ذُكِرَ ، أو على ما ذكروه ، أو على ما ذكره الخليل ، أو على ما ذكره سيبويه (ينظر : الخليل : العين ٣١٧/٣ ، وسيبويه : الكتاب ٤٣٢/٤ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٤ ، وابن جني : سر صناعة الاعراب ٥٦/١) . (٢٣٠) في الأصل : كثير . (٢٣١) في الأصل : الصلاة ، والمناسب ما أثبته (ينظر : ابن درستويه : كتاب الكتّاب ص ٩٠) . (٢٣٢) ابن قتيبة : ادب الكاتب ص ٢٠٢ ، والزجاجي : الجمل ص ٢٧٨ . (٢٣٣) ابن درستويه : كتاب الكتّاب ص ٤٤ . (٢٣٤) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢٠٦ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٤٣ . (٢٣٥) الكلمة غير واضحة في الأصل . (٢٣٦) كتب تاريخ النسخ في هامش الورقة .